الفصل السادس

رؤية مستقبلية لتمويل التعليم الفنى فى مصر

الفصل السادس
رؤية مستقبلية لتمويل التعليم الفنى فى مصر

استهدفت الدراسة الراهنة التوصل إلى تصور مستقبلى لتمويل التعليم والتعليم الفنى بخاصة ، باعتباره أحد أهم المنظومات الفرعية فى المنظومة التعليمية والمحلية الحالية والمحتملة فى المستقبل .

وقد بدأت الدراسة بوصف واقع تمويل التعليم والتعليم الفنى من حيث مصادر التمويل ، وأسس ومعايير التمويل المستخدمة فى اتخاذ القرارات ، خاصة فيمايتعلق بتوزيع المخصصات المالية على كل نوع من أنواع التعليم ، وفى عملية تحديد الأولويات. بالإضافة إلى التعرف على الصيغ المعتمدة لتمويل التعليم بأنواعه المختلفة ثم العرض لأهم التحديات الخارجية والداخلية التى يواجهها المجتمع المصرى ، والتداعيات المترتبة على هذه التحديات والمتغيرات المتلاحقة والمتسارعة وأثرها على النظام التعليمى ، خاصة فيما يتعلق بتوفير الاعتمادات المالية اللازمة ، والبحث عن صيغ وأنماط الدراسة ومصادر جديدة وبديلة لتمويل التعليم والتعليم الفنى وقد عرضت لأهم المشكلات وأوجه القصور التى يعانى منها النظام التعليمى والتعليم الفنى خاصة مايتصل منها بقضية التمويل .

وقد عرضت الدراسة للصورة التى يجب أن يكون عليها نظام التمويل للنظام التعليمى بما فيه التعليم الفنى ، وذلك على المستوى النظرى والمستوى التطبيقى. وقد استندت الدراسة فى ذلك إلى الخبرات العالمية التى تمثل الإتجاهات الجديدة فى تمويل التعليم والتعليم الفنى ، وذلك من خلال الدراسة التحليلية المقارنة لنظم تمويل التعليم فى عديد من الدول المتقدمة .

وقدمت الدراسة ثلاثة سيناريوهات بديلة لتمويل التعليم والتعليم الفنى. والسيناريو هو عبارة عن وصف موجز للخطوط الرئيسية والفروض المرتبطة بكل عنصر من العناصر ذات الصلة والمؤثرة فى مختلف جوانب القضية رهن البحث. ويعد السيناريو أداة من أدوات منهج الدراسات المستقبلية ، ويعرف بأنه عبارة عن قصة قصيرة. وأفضل عدد للسيناريوهات – كماهو شائع فى أدبيات المستقبليات – مالايزيد عن خمسة سيناريوهات ، حيث يرى أنه كلما قل عدد السيناريوهات يسر ذلك الإحاطة بجميع

العناصر والعوامل ذات الصلة بالقضية قيد البحث ، بالإضافة إلى تيسير إدراك وتذكر العلاقات الإرتباطية بين هذه العناصر والعوامل .

ومن المعروف أن هناك طريقتين لبناء السيناريو[١] ، الأولى تسمى الطريقة السهلة ، والثانية تسمى بالطريقة الصعبة. وقد استخدمت الدراسة الراهنة الطريقة السهلة فى بناء السيناريو ، والتى تعتمد على خيارات شخصية بصورة فردية كيفية لا كمية ، وتعتمد أيضاً على العقل الإنسانى فى التكامل بين المتغيرات المختلفة بطريقة حدسية وصفية غير مرتبطة بقيود محددة .

وقد استند الباحث فى بناء السيناريوهات الثلاثة إلى آراء ووجهات نظر مجموعة من الخبراء فى مجال اقتصاديات التعليم والتمويل على المستوى النظرى الأكاديمى والمستوى التنفيذى التطبيقى بالإضافة إلى الإطلاع على ماكتب عن طرق تكوين وبناء السيناريوهات فى أدبيات الدراسات المستقبلية .

وفى هذا الفصل تقدم الدراسة ثلاثة سيناريوهات بديلة ومحتملة لتمويل التعليم والتعليم الفنى ، الأول ويسمى سيناريو "المواجهة المكثفة السريعة" أو مايمكن أن يطلق عليه سيناريو الحل الثورى. والسيناريو الثانى وهو سيناريو "الإصلاح التدريجى" أو مايمكن أن يطلق عليه سيناريو السوق. والسيناريو الثالث وهو السيناريو الوسط أو سيناريو التعبئة الشاملة ، والذى يجمع بين مزايا السيناريو الأول والثانى ويتجنب عيوبهما. ويبدأ كل سيناريو ببيان المرتكزات الفلسفية التى يستند عليها ، أهداف السيناريو وفروضه ، والقوى والعوامل الدولية والإقليمية والمحلية المؤثرة ، مزايا وعيوب كل سيناريو وكيفية التغلب عليها .

ويبدأ الجزء الأول من هذا الفصل الأخير بعرض موجز لأهم نتائج الفصول السابقة. وذلك قبل العرض للسيناريوهات الثلاثة .

أولاً : عرض موجز لأهم نتائج الدراسة :

هناك سمات عامة للمتغيرات العالمية ذات الأثر على منظومة التعليم والتعليم الفنى خاصة ، وتتلخص فى[٢] : التغيرات فى النشاط البشرى والتحول فى القيم الأساسية للمجتمع. – الربط بين تقدم العلوم النظرية والتكنولوجية وتطبيقاتها والتنمية. – التعاون

---

١ – انظر الفصل الأول

٢ – للمزيد انظر التقرير المبدئى لمجلس الشورى ١٩٩٧ عن إستراتيجية التعليم الفنى فى مصر ، مرجع سابق .

الدولى والنظام العالمى الجديد والتكتلات الاقتصادية والإقليمية وحرية التجارة. – تداخل المصالح وسرعة إستغلال الموارد الطبيعية. – الثورة العلمية واتساع المعرفة الإنسانية وإدخال نماذج وأنماط عصرية فى العلوم المتصلة بالإنتاج الزراعى والحيوانى واللجوء إلى مصادر جديدة ومتجددة للطاقة والتطور الهائل فى نظم الإتصال وعلوم البحار ، وأثر ذلك على متطلبات تطوير التعليم والتعليم الفنى بوجه خاص والخصائص اللازم إكسابها لخريجى هذا النوع من التعليم .

سيأتى القرن الحادى والعشرون ومعه توترات باقية لابد من العمل على تذليلها، توترات بين العالمى والمحلى ، وبين الجماعى والفردى ، وبين التقليد والحداثة ، وبين الاعتبارات طويلة الأجل والإعتبارات قصيرة الأجل ، وبين المنافسة وتكافؤ الفرص وبين التوسع اللانهائى للمعرفة وقدرة البشر المحدودة على استيعابها وبين الروحى والمادى .

ألقت الدراسة الضوء على أهم التحديات الداخلية التى تواجه المجتمع المصرى والتى من أهمها ضرورة التزام المنهج الديمقراطى – استجابة للمد الديمقراطى الذى يجتاح عالم اليوم – بالإضافة إلى حتمية مواجهة مشكلة البطالة وتحقيق النمو الاقتصادى ، وإعادة توزيع الثروة ومواجهة مخاطر الغزو الثقافى المصاحب للثورة المعلوماتية وثورة الاتصالات. ولكل تحدٍ من التحديات السابقة تداعياته على مختلف الأنظمة داخل المجتمع وخاصة النظام التعليمى .

هناك سمات عامة محلية تؤثر على التعليم والتعليم الفنى ومن أهمها :

(١) الجهود المشتركة التى ترمى إلى العمل على تنمية الشخصية المصرية القادرة على مواجهة المستقبل من خلال تغيير مسار التعليم والتعليم الفنى فى مصر .

(٢) الانفتاح الاقتصادى والإنتاجى فى مصر ومايلقيه من تبعات على التعليم الفنى ودوره فى تحقيق المجتمع المنتج .

(٣) استمرار مسيرة الديمقراطية التى ينتهجها النظام السياسى وتعدد الأحزاب وحرية الرأى وارتباط ذلك بديمقراطية التعليم .

(٤) تعثر جهود السلام وضرورة الإعداد الكافى لمواجهة التعنت الإسرائيلى والإستهانة بالقدرات والحقوق العربية .

بينت الدراسة أن الواقع الاجتماعى والثقافى المصرى يشهد تغيرات قيمية لها أثرها الواضح ، حيث هناك تركيز شديد على القيم المادية على حساب القيم الأخلاقية والروحية ، وتظهر انعكاسات هذا التبدل فى تآكل وانكماش الطبقة الوسطى فى المجتمع، والتى تمثل عنصر الأمان والإستقرار والسلام الاجتماعى فى أى مجتمع. ومن المعروف أن للتغيرات الاقتصادية والسياسية والإستراتيجية انعكاسات اجتماعية تتضح على المدى الطويل ، ويتم التركيز على الأعراض الظاهرية للتفاعلات بين المدخلات الدافعة نحو التغير الاجتماعى ، والتى تتمثل فى مظاهر العنف والفساد والتطرف وعدم الإنتماء والإنتهازية وتفكك الروابط الاجتماعية والأنانية ، ممايؤدى إلى صعوبة معرفة مسار التفاعلات السابقة ، فضلاً عن صعوبة قياسها وتقييمها ، بالإضافة إلى الصعوبة المرتبطة بالمكون الفكرى والعقائدى لمسار التغير الاجتماعى .

وقد أوضحت الدراسة أن عملية مواجهة التغيرات الاجتماعية ، وعلاج الأعراض الظاهرية المترتبة عليها ، يستلزم تنمية القدرة على الفهم الكامل والتعامل مع المتغيرات السياسية والاقتصادية والإستراتيجية وانعكاساتها الاجتماعية ، وذلك بالمشاركة الحتمية من قبل جميع قطاعات المجتمع وأفراده. وبذلك تصبح عملية توفير الأموال اللازمة لتجديد وتحسين النظام التعليمى من ناحيتى الكم والكيف تحتاج إلى جهد مشترك من سائر القطاعات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، بالإضافة إلى العمل الجاد والمتواصل من سائر الجهات العاملة فى مجال التعليم. وتعد عملية المشاركة المحور الأساسى لسيناريو الإصلاح التدريجى "السوق" .

أبرزت الدراسة أن الواقع الإقتصادى المصرى يشهد نموا متزايدا ، يظهر فى انخفاض عجز الموازنة العامة للدولة وانخفاض كبير فى عجز ميزان المدفوعات نتيجة لنجاح برامج الخصخصة والتوجه نحو آليات السوق. ويتميز الاقتصاد المصرى بالتكامل، حيث يتضمن نشاطا زراعيا وتجاريا وصناعيا ، ممايسمح بزيادة الإعتمادات المالية للتعليم والتعليم الفنى على وجه الخصوص باعتباره تعليماً للإنتاج وبالتالى للاقتصاد.

يتميز الواقع السكانى للمجتمع المصرى بالتجانس والوحدة من حيث الأصول السلالية للسكان ، ووحدة اللغة والدين والمصير ، وعلى الرغم من انخفاض معدل النمو السكانى فى السنوات الأخيرة ، إلا أنه وفقاً للتقديرات المتفائلة سيبلغ عدد السكان عام ٢٠٢٥ حوالى ٩٥مليون نسمة. وهذا يتطلب توفير الاعتمادات المالية اللازمة لمواجهة الحاجات المختلفة لهؤلاء السكان ، والتى من أهمها الخدمات التعليمية .

- تعد مشكلة تمويل التعليم فى مصر - من وجهة نظر الباحث - مشكلة وهمية ومفتعلة أكثر منها مشكلة حقيقة وواقعية ، وذلك لقدرة المجتمع المصرى على حل هذه المشكلة وامتلاكه الموارد المالية التى تزيد عن حاجة التعليم وإصلاحه وتطويره ، فهناك أكثر من ١٩مليار دولار فى البنوك احتياطى نقد أجنبى ، وحوالى ١٥٠مليار قيمة مدخرات ، وهناك ١١٧مليار جنيه قيمة ثروات ٦٠مسئول وعائلاتهم. وقد انطلق السيناريو الأول (سيناريو المواجهة السريعة الشاملة) من هذه المعطيات .
- ترتبط أزمة تمويل التعليم بإبعاد الأزمات المتعلقة بالإدارة التعليمية المحلية والتى يمكن أن تلخص فى[١] :

(١) غياب الرؤية المستقبلية وغياب الاتجاه نحو التغيير والتطوير والأخذ بالاتجاهات العالمية الجديدة .

(٢) إفتقاد القيادات والكوادر البشرية ذات الكفاءة العالية .

(٣) غياب روح العمل الجماعى والتعاون والعمل المشترك كسمات تتسم بها المجتمعات المتقدمة.

(٤) ضعف الإمكانيات المادية من أموال ومبانى وتجهيزات وأدوات .

(٥) ضخامة الهيكل التنظيمى وتعدد مستوياته وتعقد إجراءاته .

(٦) إهمال عامل الوقت والتقنيات والأساليب الحديثة فى الإدارة والتخطيط الإستراتيجى.

(٧) قلة البيانات والمعلومات والإفتقار إلى المصارحة والمكاشفة التى تعين على التغيير والتطوير واتخاذ القرار السليم .

(٨) غياب المعايير والمواصفات القياسية للأداء .

(٩) عدم وجود مجالس ولجان استشارية للتعليم ، وافتقار الجهاز الإدارى المحلى للتعليم لإدارات هامة كإدارات البحوث والتطوير والمعلومات والحاسب الآلى والتقويم والتنبؤ الإستراتيجى .

(١٠) ضعف العلاقة والروابط بين إدارة التعليم المحلية والأجهزة والهيئات المركزية ذات العلاقة بالتعليم .

---

١ - انظر نجدة ابراهيم على سليمان : تطوير الإدارة المحلية فى التعليم ، رؤية مستقبلية ، مرجع سابق ،

والأبعاد السابقة لأزمة إدارة التعليم لها تداعياتها على أزمة تمويل التعليم ، إذ أن التخلص من النقائص السابقة يؤدى إلى الإستفادة الكاملة من المخصصات التمويلية وتقليل الفاقد وتجنب عوامل الهدر ، إذ أن حل المشكلات التمويلية مرهون نجاحه بالمواجهة الشاملة والحاسمة لجميع المشكلات التمويلية المرتبطة بالتشريع والتخطيط والأداء والتدريب والمناهج والمعلمين والتقويم والتجهيزات والمبانى ، فضلاً عن باقى المشكلات المجتمعية الأخرى.

تمثل منظومة التعليم الفنى أحد أهم المنظومات الفرعية للنظام التعليمى حيث يتغلغل هذا النوع من التعليم فى جميع أنواع التعليم ومستوياته كماهو الحال فى جمهورية ألمانيا ، إذ يمكن أن توصف منظومة التعليم الألمانى ككل بأنها منظومة للتعليم الفنى والتدريب المهنى وهذا الإتجاه جعل الدراسة الراهنة تستهدف التوصل لرؤية مستقبلية للتعليم الفنى يمكن أن تنسحب على جميع أنواع التعليم .

تتكون منظومة التعليم الفنى من :

(أ) التلمذة الصناعية .

(ب) المدارس الفنية النظامية بأشكالها العديدة ومستوياتها المختلفة .

(جـ) آليات التدريب المستمر .

(د) التدريب والخبرة الذاتية التى يكتسبها العامل الفنى عن طريق ممارسته للعمل الفنى .

ومن الملاحظ وجود كثير من الصعوبات الإدارية والفنية التى تحول دون الإنتقال من مستوى الى آخر فى إكتساب القدرات المهارية ، أو من مهنة لأخرى ، بالرغم من توافر القدرة الذاتية والقدرة والارادة الحقيقية للفرد ، الأمر الذى يستوجب تلافيه عند وضع الإستراتيجيات الخاصة بالتدريب والتعليم الفنى التى تتطلبها التنمية المستديمة ، خاصة وأن هذا كان سبيل التقدم فى كثير من الدول المتقدمة .

يعد الإهتمام بالتعليم الفنى أحد الأهداف الهامة التى يعلن عنها المجتمع المصرى وعلى الرغم من زيادة المخصصات المالية التى ترسل له من ميزانية الدولة إلا أن الموارد الحكومية فى الوقت الراهن غير قادرة على مواجهة أعباء تطوير وإصلاح هذا النوع من التعليم . كما أن واقع تمويل التعليم بعامة والتعليم الفنى بخاصة يعانى من عجز فى الإعتمادات المالية اللازمة لمواجهة التوسع وتجويد الخدمات التعليمية ، ورفع كفاءة المخرج التعليمى بما يتلاءم مع حاجات المجتمع المصرى ومع المتغيرات والتطورات

العالمية المعاصرة . وهناك مركزية شديدة فى مجال التمويل وضعف فى المشاركة الشعبية ، وهناك تعدد وتداخل فى الإختصاصات وإزدواجات تفتقد الى التوازن والتنسيق بينها على المستوى النظرى والتطبيقى. وهناك قوانين كثيرة مجرد نصوص على ورق لاصدى لها فى الواقع العملى ، وعلى سبيل المثال أكد القانون رقم(١٣٩) لسنة (١٩٨١) والقرارات اللاحقة له على ضرورة ربط المدرسة الفنية بالبيئة وبقطاعات العمل والإنتاج إلا أن مساهمة هذه القطاعات تكاد تكون معدومة.

هناك جوانب إيجابية فى التجارب العالمية فى مجال التعليم وتمويله منها :

* هناك معاهد ومؤسسات لتمويل التعليم بأنواعه المختلفة فى الولايات المتحدة الأمريكية تعنى بدراسة قضايا التعليم وتعبئة الموارد اللازمة والقيام بالأبحاث لمواجهة المشكلات التمويلية المختلفة .(١)
* فى معظم دول الأقليم الآسيوى التى تبنت سياسات توفيق الأوضاع الاقتصادية وحققت نمواً وإزدهاراً اقتصادياً ، كان الإنفاق العام على التعليم فى تزايد ولم تكن آثار سياسات توفيق الأوضاع قاسية كما كانت فى الدول الإفريقية ودول أمريكا اللاتينية.
* يمكن الإستفادة من الخبرة الإنجليزية فى إحداث ثورة عميقة فى نظامها التعليمى دون القيام بثورة من خلال عملية تطورية فى سلسلة من المتغيرات المتصلة ، وإحداث التعديل وراء التعديل من خلال أسلوب ديموقراطى متميز تشارك فيه جميع الأطراف المعنية فى تكوين لجنة لعلاج المشكلة ، ثم تعرض تصورات اللجنة على الشعب ، ثم توضع فى ورقة بيضاء تقدمه الحكومة للبرلمان الذى يحث قبل أن يلزم ، إذ أن القانون فى انجلترا ليس سبيلاً لإحداث التغيير وإنما هو فى النهاية إعطاء التغيير الحادث صفة شرعية. وعلى سبيل المثال لم يصدر قانون الإلزام فى انجلترا لتحقيق الإلزام وتنفيذه ، وإنما يصدرالقانون بعد أن يكون الإلزام قد تم بالفعل. والعمل فى النهاية هو عمل مدروس يتقدم بإستمرار دون تخبط أو إنتكاس ، وهو فى النهاية تعبير عن طابع قومى متميز. وهذا ما نفتقده فى مصر ولذلك يأتى السيناريو الثانى (سيناريو الإصلاح التدريجى) متمشياً مع هذا الاتجاه.
* فى الولايات المتحدة الأمريكية وانجلترا يوجد نظام البون التعليمى Voucher system الذى تقوم فكرته على تلقى الآباء بونات مالية من الحكومة لتعليم أبنائهم ، يدفعونه فى

المدرسة التى يختارونها ، وبذلك تمول المدارس عن طريق البونات ، وأية مصاريف دراسية زائدة عن قيمة هذا البون يتحملها الآباء .

* هناك نظام الضرائب التعليمية التى تستخدم لتمويل التعليم ففى فرنسا يوجد ضريبة تسمى ضريبة التلمذة تفرض لتمويل التعليم الفنى والتدريب .
* فى جمهورية ألمانيا يتحمل العبء الأكبر فى تمويل التعليم الفنى والتدريب الشركات والمصالح ومواقع الإنتاج والقطاع الخاص ، إلى جانب المشاركة من قبل الغرف التجارية والصناعية والزراعية بالإضافة إلى مساهمة محدودة من قبل الحكومة الفيدرالية .

السمات العامة لمنظومة التعليم الفنى المقترحة كما جاءت بتقرير مجلس الشورى عن التعليم الفنى ١٩٩٧م :

(١) تعبئة كل جهود الدولة ، وتحقيق التنسيق والتكامل بينها واعطاء الحرية فى حدود المرجعيات ودعمها بإرادة سياسية عليا ليتسنى للتعليم الفنى الإسهام بجدية فى التنمية المصرية .

(٢) القدرة على الإستجابة لمتطلبات سوق العمل ، وتطوير وبناء التكنولوجيا والتنبؤات المبنية على رصد وتحليل الإكتشافات العلمية ، مع سرعة استجابة أجهزة التنفيذ للتغيير المطلوب ، والعمل باستمرار على رفع القدرة الذاتية للقائمين بالتدريس .

(٣) لابد لأى نظرة لمستقبل التعليم الفنى أن تاخذ فى اعتبارها الرصيد الحالى والمؤثرات التى يتعرض لها هذا النوع من التعليم .

(٤) إطار تنظيمى حديث يشمل جميع المستويات من تلمذة صناعية ومدارس فنية ومؤسسات تدريب ومعاهد وكليات جامعية .

(٥) إنشاء صندوق أهلى يمول من عوائد الإنتاج السلعى والخدمى ومن هبات وتبرعات الغرف التجارية والأفراد عن طريق تشجيعهم بإعفاءات ضريبية ، أو تكريم أدبى لائق وامتيازات غير تقليدية .

(٦) حصر المبالغ المخصصة للتعليم الفنى فى ميزانية الدولة ، وتلك المخصصة للتدريب فى ميزانيات الوزارات ، والقطاعات الحكومية وجعلها كنواة لتمويل المشروع القومى لتطوير التعليم الفنى والتدريب عن طريق الخطة التى تضعها الهيئة العليا لتطوير التعليم الفنى .

وبالإضافة إلى السمات السابقة هناك بعض الشروط الواجب الأخذ بها عند وضع الخطة اللازمة لتطوير التعليم الفنى وهى :

(١) يجب تبنى مفهوم الشجرة التعليمية والتركيز على تعليم كيفية التعلم ، وتبنى فكرة الجسور التعليمية وتعدد نقاط العبور وهو ما يسميه البعض إنسيابية النظام التعليمى ومرونته وحرية الحركة خلاله ، كمايحدث فى معظم دول العالم المتقدمة .

(٢) ضرورة العمل على تهيئة الظروف المناسبة لتحقيق أقصى استفادة من المساعدات والخبرات الدولية مع التحسب لإمكانية الإستغناء عن المساعدات الخارجية مستقبلاً .

(٣) يجب توافر الإرادة السياسية القوية المصرة على إصلاح التعليم الفنى مع إدراك كامل لأبعاده ومتطلباته ، ولابد من طليعة تربوية تتحمل أعباء الإصلاح وتوجه مسيرته وكذلك إرادة شعبية ضاغطة تصر على الإصلاح والتطوير .

(٤) لابد من تهيئة المناخ المناسب للإستفادة من المساعدات العربية المختلفة وصناديق التنمية العربية ، من خلال التركيز على حتمية التكامل العربى فى ضوء المخاطر التى تهدد كيان الأمة العربية .

(٥) إن نظام التعليم الفنى له كيانه وبنيته المتميزة من حيث القواعد والقوانين والخطط والتنظيمات التى تحكم العمل به. كما أن لهذا النوع من التعليم تأثيراته الهامة والفعالة فى الجوانب المجتمعية المختلفة من حيث كونه يضطلع بإعداد الطاقة البشرية واللازمة لعمليات التنمية بالمستوى المهارى والعلمى المطلوب .

(٦) لابد من الإستفادة من الجهود الفكرية المبذولة فى مجال تطوير بنية التعليم الثانوى الفنى ، ومحاولة التوحيد والدمج بينه وبين التعليم الثانوى العام فى صيغة واحدة تساعد على التخلص من مشكلات التعليم الثانوى الفنى المختلفة .

(٧) إن زيادة نسبة الإعتمادات المخصصة للتعليم الفنى من ميزانية الحكومة أمر لاغنى عنه.

(٨) يجب العمل على ترشيد الإنفاق فى التعليم الفنى بمايكفل توجيه النصيب الأكبر من الإستثمارات لتحسين وتجويد العملية التعليمية .

(٩) إن تنويع مصادر تمويل التعليم والتعليم الفنى بوجه خاص يتطلب مشاركة القطاع الخاص ، وكافة المؤسسات الاقتصادية والإنتاجية وتعبئتها فى صنع القرار ورسم الأهداف وتقديم الأموال منذ البدايات وحتى النهايات .

استناداً إلى كل ماسبق تقدم الدراسة الراهنة التصور المقترح لتمويل التعليم والتعليم الفنى من خلال السيناريوهات الثلاثة التالية :

ثانياً : سيناريوهات المستقبل :

(١) سيناريو المواجهة السريعة المباشرة :

يمكن أن يسمى هذا السيناريو بسيناريو "الحل الثورى" أو سيناريو "التغير الثورى الفجائى" ، أو سيناريو "الطرق العنيف الفجائى" A big-bang scenario ، أو سيناريو المواجهة المكثفة فى المدى القصير .

فلسفة السيناريو : سيناريو المواجهة السريعة :

تقوم فلسفة هذا السيناريو على أن نجاح أى مشروع تعليمى مرهون باعتماد المجتمع على موارده الخاصة ، كما أنه لابد من أن يدرك المجتمع ضرورة هذه المشروعات وفوائدها والتى تعود على كافة أفراده .

أهداف السيناريو :

يمكن تلخيص أهداف السيناريو فى :

- محاولة تضييق الهوة بين الفقراء والأغنياء لضمان السلام والإستقرار الاجتماعى .
- المواجهة السريعة لنقص الأموال اللازمة لإصلاح التعليم وتطويره والتوسع فيه باعتبار ذلك قضية أمن قومى .
- التوزيع العادل للأموال على أنواع التعليم المختلفة والمدارس .
- تحقيق المساواة وتكافؤ الفرص التعليمية .
- تحرير التعليم من الإحتكارات الخاصة وتقوية الحكومة المركزية للقيام بدورها فى تقديم الخدمة التعليمية للجميع ، وذلك من خلال مركزية التمويل والإشراف على جميع أنواع التعليم .

- إدارة الخدمة التعليمية على أسس تجارية من خلال اتفاقات الأداء وعقود الخدمات بين الحكومة والقطاع الخاص ، مع الإهتمام بقواعد ومقاييس الجودة السائدة فى الدول المتقدمة.
- التعرف على آخر التطورات العالمية فى مجال التكنولوجيا التعليمية ودراسة ظروف أسواق العمل المحلية والإقليمية والدولية ، وهذا يتطلب إنفاق حكومى لايقدر عليه القطاع الخاص.

مرتكزات السيناريو والعناصر التى تدعمه :

(١) توجد فى مصر ثروات طائلة يمكن بجزء منها حل جميع مشاكل التعليم بما فيها مشاكل التعليم الفنى ، فهناك فائض فى البنوك يزيد على ١٩مليار دولار ، وهناك ودائع فى البنوك تقدر قيمتها ١٥٠مليار دولار وهناك تضخم فى ثروات الأفراد فقد حصرت لجنة بمساعدة إدارة التهرب الضريبى ٦٠مصريا وعائلاتهم فوصلت حوالى ١١٧مليار جنيه وهناك تحويلات المصريين بالخارج والتى بلغت عام ١٩٩٦م حوالى ٦,١٦٤مليار دولار ، وقد بلغت الأموال الهاربة من مصر عام ١٩٩١م ٨٢,٦مليار دولار أى حوالى ثلاثة أضعاف الدخل القومى ، وهناك أيضاً ١٢٠مليار دولار أموال مصريين حولت من داخل مصر للخارج فى شكل مدخرات واستثمارات .

(٢) الوضع السياسى فى مصر يستوجب أن تقوم الحكومة بتحمل المسئولية الرئيسية فى تقديم الخدمات التعليمية ، بالإضافة إلى أن الوضع الاجتماعى الراهن يقتضى تدخل الحكومة لحماية الفقراء وغير القادرين وتفعيل دور الحكومة فى تحقيق الأهداف الاجتماعية للنشاط الاقتصادى .

(٣) من الملاحظ أن هناك تآكلاً وتآكلاً واضحاً وانكماشاً للطبقة الوسطى فى المجتمع المصرى فى الوقت الراهن ، وهناك تعاظم لثروات أشخاص وثراء فاحش لدرجة استفزاز مشاعر غالبية الشعب ، وهذا يحتم إعادة توزيع الثروة بالأساليب المختلفة ضريبية كانت أو غيرها وأن الأخذ من فضول أموال الأغنياء وتوزيعها على الفقراء ينسجم مع القيم الإنسانية العليا وروح الإسلام الحنيف .

(٤) من المعروف لدى الاقتصاديين أن إعادة توزيع الثروة بالإضافة إلى أنه يخدم الأثرياء والفقراء فإنه يساعد على تجنب المشاكل والأزمات التى يمكن أن تصاحب برامج التحول الهيكلى والتوجه نحو آليات السوق والخصخصة. فقد لعبت إعادة الثروة التى تمت فى الستينات من هذا القرن دوراً أساسياً فى امتصاص الأزمات

والمشكلات المصاحبة لتطبيق سياسات الخصخصة والتحول الهيكلى التى تمت بنجاح فى السنوات القليلة الماضية .

(٥) إن سياسات المواجهة السريعة والحل الثورى تقتضى اتباع المركزية ، والرقابة والتحكم من قبل الهرم السياسى والإدارى خاصة أن هناك دراسة للبنك الدولى تشير إلى أن استمرار الأوضاع فى مصر على ماهى عليه الآن يعنى جمود الناتج للفرد لسنوات طويلة قادمة[١] ، وهنا يمكن التحدى وتستلزم الجرأة والشجاعة فى تطبيق هذا السيناريو .

(٦) فى دراسة عن معدل الإنتاجية[٢] إشارة إلى أن وحدات القطاع العام ليست أقل كفاءة من وحدات القطاع الخاص ، كما أن اعتبارات الكثافة الرأسمالية موجودة فى القطاع العام بنفس الإتجاهات الموجودة فى القطاع الخاص ، أى أنه إذا كان هناك انخفاض فى الإنتاجية فهى سمة للاقتصاد المصرى وليست قاصرة على شركات القطاع العام. وبالمعايير الاقتصادية المتعارف عليها يمكن تحسين وترشيد أداء القطاع العام ، كما أن الملكية العامة لاتتعارض مع الكفاءة إذا طبقت المعايير الاقتصادية فالكفاءة ليست حكراً على الملكية الخاصة ، وسوء الإدارة ليس حكراً على الملكية العامة. والمشكلة فى القطاع العام هى البيروقراطية حيث إن فساد الأداء البيروقراطى يؤدى إلى التدهور الاقتصادى ليس فقط تدهور القطاع العام. ويرى البعض أنه من المشكوك فيه أن عملية المخاصصة أو "التخصيص" أو "الخصخصة" فى السياق المؤسسى السائد فى مصر سوف تتأتى بالنتائج المرجوة. كما أن التركيز الزائد على بيع القطاع العام أو تحويله إلى قطاع أعمال عام ليس بمجرد تغيير مسميات ولابد من إصلاح حقيقى فى الإدارة والتخطيط والميزانيات .

(٧) يمكن لمصر أن تكون غنية فقط بالبشر إذا تم إعداد رأس المال البشرى إعداداً جيداً. والتعليم هو السبيل الوحيد لرقى البلاد ، كما أنه يمثل البوابة الذهبية للتنمية والتقدم. وكما هو معلن الآن فى مصر عن أن التعليم هو خط الدفاع الأول وأنه قضية أمن قومى ، لذا لابد أن يأخذ حقه الكامل من الإنفاق العام ولابد للحكومة من تحمل مسئوليتها كاملة ولايجب أن يترك لقوى وظروف القطاع الخاص الغير مأمونة النتائج.

١- *نادر فرجانى* : التعليم والعمل وتحديات مصر فى القرن الجديد ، مرجع سابق صـ٢٣ .

٢- هذه الدراسة أعدتها هبه حمدوسة ، ونشرت فى وثائق البنك الدولى ، انظر فى تفصيل ذلك .

- سعيد إسماعيل على : التعليم والخصخصة ، كتاب الأهرام الاقتصادى ، مرجع سابق ص٢٠ ، ص٢٢

(٨) يقرر بعض الخبراء[١] أنه لابد لمصر من دخول عتبة الإنطلاق التعليمى (٥٠٠دولار للفرد فى سن التعليم ، ٦سنوات تعليم للفرد ، ووصول الإنفاق الجارى على التعليم حوالى ١١بليون دولار بأسعار ١٩٩٠م قبل نهاية القرن الحالى). كما إن اتباع السياسة الحالية المتدرجة لايمكن أن تحقق الوصول إلى هذا الهدف ، وهذا مايؤكد أهمية هذا السيناريو وحتمية تطبيقه .

(٩) إن التعليم الخاص فى مصر فى معظمه يستهدف الربح ، وماتحتاجه مصر هو وجود نظام تعليمى خاص إلى جوار التعليم الحكومى بحيث لايستهدف التعليم الخاص الربح وهذا يكاد يكون مستحيلا فى ظل تعالى القيم المادية وحسابات المكسب والخسارة التى تحكم أوجه النشاط البشرى على المستوى العالمى ، فضلاً عن أن التعليم الخاص يضحى بالإعتبارات الاجتماعية واعتبارات الجودة من أجل الربح ، وصعوبة وضع الضمانات القوية اللازمة لتفادى المخاطر السابقة .

(١٠) تفيد الخبرات الدولية بأن هناك تأكيدا على أهمية المدارس الحكومية ففى الولايات المتحدة الأمريكية يعتبر أن خصخصة المدارس العامة لايحل مشاكل التعليم كما أن التوقعات المستقبلية تشير إلى ضرورة الحفاظ على المدارس العامة[٢].

(١١) فى ظل انحسار القيم الاجتماعية فى مصر وازدهار قيم الممتلكات المادية ، فإن أبناء الأغنياء يحصلون على نسب أعلى من أبناء الفقراء فى جميع مستويات التعليم. ويتوقع بعض الخبراء[٣] أنه إذا استمرت هذه السمات فإن الفقراء سوف لايستطيعون إلحاق أبنائهم بالتعليم وهذا يؤكد أهمية هذا السيناريو .

الإطار الدولى للسيناريو :

إن العامل المحدد لمستقبل أى بلد نام فى القرن الحادى والعشرين هو كيف يتبلور وينسجم تنظيمها الاجتماعى والاقتصادى والسياسى والتعليمى مع السياق العالمى. والسمات الجوهرية التى تصاحب القرن الجديد تتمثل فى :

- العالمية وتداعى الحدود بين الدول والمجتمعات
- هيمنة السياق الحضارى الغربى
- العلم والتكنولوجيا المتطورة والثورة المعلوماتية
- الإيقاع الخاطف والمتسارع للتطور
- المنافسة الحادة

---

١ - *نادر فرجانى* : التعليم والعمل وتحديات مصر فى القرن الجديد مرجع سابق صـ٢٥ .

٢ - لمزيد من التفصيل انظر الفصل الرابع من الدراسة الراهنة (التجربة الأمريكية) .

٣ - نصر نادر فرجانى : التعليم والعمل وتقنيات مصر فى القرن الجديد مرجع سابق صـ٢٤ .

- الإنتاج الراقى النوعية والكفاءة الإنتاجية العالية فى ظل معايير الجودة الشاملة. ولابد من النظر بعين الاعتبار للسمات السابقة عند معالجة مختلف القضايا فى الواقع الاجتماعى المصرى ، خاصةً قضايا التعليم. ولابد من حتمية التحرك السريع نحو الإبداع فى مجال تحقيق التعليم واسع الإنتشار ، عالى الجودة ، يحقق مستوى اجتماعى مناسب للمصريين ومكانة مقبولة لمصر فى عالم القرن الواحد والعشرين ، وهذا يتطلب بالدرجة الأولى حتمية البحث عن مصادر وأنماط وأساليب غير تقليدية لتمويل التعليم.والسيناريو الحالى يمثل أحد الحلول الممكنة ، والذى يحتاج إلى اقتناع من قبل المسئولين وشجاعة وجرأة فى تبنى الحلول الجريئة والكفيلة بتحقيق المقاصد والغايات القومية العليا من خلال تعبئة كافة الإمكانات فى إطار رؤية بعيدة المدى تتناسب مع تحديات القرن المقبل وظروف المجتمع المصرى والتحديات الداخلية والخارجية .

الإطار العربى للسيناريو :

تعد مصر قلب الأمة العربية وحصنها المنيع ضد كافة أشكال الأخطار التى تتهددها. فبالإضافة إلى اضطلاع مصر بالدور التثقيفى والتنويرى للعرب ، ودفاعها عن حقوق العرب سياسياً وعسكرياً ، فإنها يقع عليها عبء إمداد الدول العربية بالقوى البشرية اللازمة لتحقيق التنمية. استناداً إلى ماسبق وفى ضوء التهديدات الإسرائيلية للدول العربية وتنصلها من إلتزاماتها فيمايتعلق بقضايا السلام لابد من التحرك الفورى والسريع لإنشاء السوق العربية المشتركة وتحقيق التكامل العربى مع استثمار ماتتمتع به القيادة المصرية من قدرة على التأثير والإقناع لتحقيق التنسيق بين الجهود العربية وتوحيد الصف العربى. ومن المعروف أن إسرائيل تستند فى مواقفها المتعنتة إلى ماتمتلكه من تكنولوجية متقدمة خاصةً فى جوانب الإنتاج والتسليح ، ومن هنا تتضح أن القضية هى قضية تعليم وعلم وتكنولوجيا تحتم توفير الإعتمادات اللازمة للتعليم المصرى لمواجهة وتحقيق مايعقد عليه من آمال على المستوى الداخلى والعربى .

تداعيات السيناريو على المستوى المحلى الداخلى :

- سوف يقابل هذا السيناريو بالإرتياح الشديد من قبل الغالبية العظمى من الشعب المصرى إلى جانب قطاع كبير من الأثرياء الشرفاء الوطنيين .
- تبنى هذا السيناريو سوف يؤدى إلى زيادة الحماس والإنتماء والإخلاص والجدية فى العمل لدى غالبية أفراد الشعب .

- سيزداد الإلتفاف حول القيادة السياسية وترتفع درجة الولاء لنظام الحكم وتقبل الإجراءات الحكومية .
- ستختفى كل مظاهر السلبية والعنف والتطرف ، لأنه فى ظل هذا السيناريو سوف يحصل كل مواطن على حقه ، بالإضافة إلى اختفاء الأحقاد واللامبالاة ومظاهر الإنحرافات والإختلاسات والسرقات من المال العام .
- بتطبيق هذا السيناريو ستحدث طفرة تنموية ، ويزداد معدل النمو فى الناتج القومى ، ممايعكس على توفير الراحة والتيسير على المواطنين .

تداعيات السيناريو على المستوى العربى :

- سوف يؤدى هذا السيناريو إلى ارجاع ثقة العرب بأنفسهم ، بالإضافة إلى اختفاء مشاعر العجز والشعور بالنقص والدونية .
- فى ظل هذا السيناريو ستغطى احتياجات الدول العربية من القوى العاملة المصرية المدربة والمؤهلة اللازمة لإنجاح برامج وخطط التنمية .
- سوف يزداد التفاف العرب حول مصر وتتوحد كلمة العرب وتصفو الأجواء العربية وتتحقق فكرة السوق العربية المشتركة ، كخطوة على طريق التكامل والتضامن العربى من أجل تحقيق حلم الوحدة العربية .

تداعيات السيناريو على المستوى الدولى :

- فى ظل هذا السيناريو وسياسة الإعتماد على الذات سيجبر الرأى العام العالمى على احترام وتقدير الإرادة والقرار المصرى ، وبالتالى احترام الحقوق العربية .
- بتطبيق هذا السيناريو سوف لايركن للمساعدات المالية المشروطة بمايؤدى إلى استقلالية القرار السياسى وعدم الخضوع لأى ضغوط خارجية والتعامل مع الدول من موقع الند .
- من المتوقع فى ظل هذا السيناريو أن تراجع إسرائيل مواقفها وتكف عن الإستفزازات والتنصل من إلتزاماتها تجاه عملية السلام وتحترم الإرادة والحقوق العربية.
- من النتائج المترتبة على تطبيق هذا السيناريو حصول المصريين فى الخارج على الاحترام والتقدير اللازم بمايعكس على تقوية انتمائهم لمصر وتوجيه استثماراتهم وأموالهم إليها ، بالإضافة إلى ثقة المؤسسات المالية الدولية والهيئات العالمية فى مصر والاقتصاد المصرى .

تداعيات السيناريو على العملية التعليمية :

- طبقاً لهذا السيناريو ونتيجة لتوافر الإمكانيات المالية والمادية اللازمة سوف يتم تحقيق مستوى جودة مرتفع فى العملية التعليمية وسوف تختفى الشكوى من نقص المبانى والأدوات والتجهيزات اللازمة لمختلف أنواع التعليم بمافيها التعليم الفنى. وسوف يساعد هذا أيضاً على الالتزام بالمعايير والمواصفات والمقاييس العالمية للأداء ، وسوف يمكن إعادة السنة السادسة إلى الحلقة الأولى من التعليم الأساسى وتطبيق وتعميم نظام اليوم الكامل فى المدارس ، مع توفير تغذية للتلاميذ .
- سيساعد هذا السيناريو على إشاعة روح التعاون والعمل الجماعى بروح الفريق داخل المؤسسات التعليمية .
- سوف يمكن هذا السيناريو الإلتزام بمفهوم الجودة الشاملة فى قطاع التعليم والتى تشمل جميع مجالات العمل والإنتاج والخدمات. وكذلك سوف يساعد الحكومة على الأخذ بمفهوم اللامركزية فى الإدارة والمشاركة ، والأخذ بنظام تفويض السلطات فى اتخاذ القرارات والتخطيط والتطوير والإشراف على المدارس فى المستوى المحلى .
- يمكن فى ظل هذا السيناريو تطبيق نظام المدرسة الشاملة فى التعليم الثانوى والدمج بين التعليم الثانوى الفنى والتعليم الثانوى العام فى مدرسة واحدة .
- سيساعد هذا السيناريو على تقوية العلاقة الإرتباطية والتأثير المتبادل بين قطاعات الإنتاج ومؤسسات التعليم ، وكذلك إيجاد علاقة قوية بين المحليات والتنظيمات التعليمية المركزية.
- إن تبنى هذا السيناريو المرتكز على مركزية التمويل ومحلية الإدارة سيساعد على إطلاق الطاقات والإبتكار والإبداع والمواجهة السريعة للمشكلات دون تقيد بالتعقيدات الروتينية التى تضيع الوقت والجهد .

آليات السيناريو :

التمويل المركزى والإدارة المحلية وتوسيع قاعدة المشاركة فى اتخاذ القرار من قبل جميع أطراف العملية التعليمية .

- التطوير فى أساليب وضع الميزانيات واستخدام نظام الميزانية المبرمجة أو الميزانية الصفرية ، التى تبنى على أساس الأهداف .
- منح المدارس التفويض من قبل الحكومة المركزية متمثلة فى وزارة التعليم فى التصرف فى ميزانياتها .

- تكوين قاعدة بيانات ومعلومات وإيجاد دليل للعمل على مستوى الوحدات التعليمية ، ولابد من وضع نماذج معيارية يقوم على أساسها الأداء التعليمى .
- الإستفادة من الدول المتقدمة فيمايتعلق باعتبار بداية السنة المالية والعام الدراسى أول يناير .
- العمل على إيجاد لجان خاصة بالتخطيط والتطوير والمتابعة فى كل وحدة تعليمية .

الإنتقادات التى يمكن أن توجه للسيناريو والرد عليها :

من أخطر الإنتقادات التى يمكن أن توجه لهذا السيناريو أنه سوف يؤثر على الديمقراطية والحريات بشكل يتعارض مع الدستور ، ومن ثم سوف يؤثر على الاستثمار فى مصر ، وهذا يستوجب ضرورة إيجاد الضمانات اللازمة لعدم المساس بالملكية الخاصة والحريات والديمقراطية .

وهناك نقد آخر يمكن أن يوجه إلى هذا السيناريو[١] من حيث كونه يدعو إلى الاعتماد على الذات والإستغناء عن المساعدات الخارجية.

شروط تحقيق السيناريو لإهدافه :

- لابد من المكاشفة والمصارحة وتوضيح أن الإنفاق على التعليم للفرد فى سن التعليم عام ١٩٩٢م بلغ فى إسرائيل ٢٤٧١دولار ، وفى سويسرا ١٠٨٣٧دولار ، بينما فى مصر بلغ ١١٧جنيه وقد بلغ الناتج المحلى بالدولار لكل فرد عام ١٩٩٢م فى مصر ٦٠٠دولار وفى كوريا ٦٠٠٠دولار وإسرائيل ١٢٠٠٠دولار وسويسرا ٣٤٠٠٠دولار. وقد بلغ متوسط سنوات التعليم فى مصر ٣,١ سنوات وفى كوريا ٩,٣سنة وإسرائيل ١٠,٢سنة وسويسرا ١١,٦سنة .
- لابد من العمل على زيادة كفاءة الأجهزة الإدارية وتطوير أدائها مع الإستعانة بالقيادات التى تتسم بالقدرة على اتخاذ القرار المناسب فى الوقت المناسب ، والقدرة على التفكير المبدع والتصرف السليم .

١- هذا النقد يعده البعض ميزة ، وذلك إن أمكن تنفيذ هذا السيناريو دون إخلال بالدستور وتمكين الأفراد وحرياتهم .

- لابد من تحديد دقيق للأهداف وذلك فى كل المستويات التعليمية. وتقوية العلاقة بين المدارس والإدارات والمديريات التعليمية والوزارة فى إطار شبكة من العلاقات الواضحة والمحددة المعالم .
- لابد من التأكيد على المشاركة فى صنع القرار التعليمى من قبل جميع أطراف العملية التعليمية .
- لابد من الرقابة الفعالة الصارمة المستمرة ووضع الضوابط اللازمة لإحكام الأداء على جميع المستويات .
- يبقى هذا السيناريو مجرد حبر على ورق مالم تتوافر له عملية اقتناع وتبنى من قبل السلطات التنفيذية مع الأخذ فى الإعتبار إمكانية التعديل .

خطوات تطبيق السيناريو :

- تكوين هيئة عليا لتمويل التعليم تتبع رئاسة الجمهورية تقوم بالإعداد والتخطيط والتنفيذ على أن تتضمن هذه الهيئة وزير التعليم والمالية والتخطيط والصناعة والزراعة والخارجية ورؤساء الغرف التجارية والزراعية والصناعية وأمناء عموم النقابات المهنية ورؤساء الأحزاب السياسية ورؤساء الجامعات ورئيس الجهاز المركزى للمحاسبات ورئيس الجهاز المركزى للتعبئة والإحصاء وبعض كبار رجال الأعمال ، وعمداء كليات التجارة والتربية والحقوق وممثلين عن جهاز الكسب غير المشروع. وتقوم هذه اللجنة بالإجتماع والتشاور وإبداء الرأى حول كيفية تقسيم هذه الهيئة إلى لجان فرعية تضطلع كل لجنة بمهام محددة ، وتخصص لجنة لكل نوع من أنواع التعليم. وتقوم إحدى اللجان الفرعية بدارسة الجوانب التنظيمية والتشريعية والتخطيطية اللازمة لوضع هذا السيناريو موضع التنفيذ .
- ويكون من بين مهام الهيئة السابقة تنظيم حملة إعلامية مكثفة فى مختلف وسائل الإعلام لتهيئة المناخ العام داخل مصر مع الأخذ فى الإعتبار التوجه بالخطاب للمصريين بالخارج عن طريق وزارة الخارجية وسفاراتنا فى الدول المختلفة ، للإستفادة من هؤلاء المصريين فى تحقيق الهدف من السيناريو .
- يكون من بين مهام الهيئة – من خلال لجنة فرعية – القيام بدعوة الأثرياء المصريين فى الداخل والخارج للإسهام فى تمويل التعليم بما فيه التعليم الفنى .

- لابد من الإسراع فى تشكيل الهيئة السابقة فى أقصر وقت ممكن لأن درجة أهمية هذا السيناريو هى "أهمية قصوى" .
- يسمح لكل لجنة فرعية باقتراح التفاصيل المرتبطة بنوعية المهام المكلفة بها .
- تجتمع هذه الهيئة بكافة لجانها مرتين فى الشهر لمناقشة الإجراءات والتفاصيل المتعلقة بعمل كل لجنة فرعية والتنسيق والتكامل بين هذه اللجان الفرعية. بالإضافة إلى اجتماع أسبوعى لكل لجنة فرعية. لمناقشة ومتابعة وتقييم ماتم إنجازه من أهداف .
- لابد من إيجاد قنوات اتصال بين عمل هذه الهيئة العليا وكل من وحدات التخطيط الاقتصادى والاجتماعى ومراكز البحوث وخاصةً المركز القومى للبحوث التربوية والتنمية والمجلس القومى للتعليم والإستفادة من الدراسات والبحوث التى تجريها هذه الجهات ، وكذلك بحوث كليات التربية والتجارة. فمن المعروف أن صياغة السياسة التعليمية لابد أن تتم على أساس السياسات الاقتصادية والاجتماعية وتتسم هذه العملية بالتعقيد حيث تستلزم الجمع بين الحساسية السياسية والفهم المهنى لطرق التغيير فى الأغراض السياسية ، خاصةً عند ترجمتها فى حقل التربية .
- عند تخصيص الموارد المالية لميزانية التعليم لابد من تحديد نصيب كل باب من الأبواب المختلفة للميزانية ، وذلك على مستوى الوزارة والمديريات التعليمية والإدارات التعليمية والمدارس. وذلك لتجنب الغموض وعدم الوضوح الذى ينشأ نتيجة للإكتفاء بالأرقام الإجمالية من الميزانية وتسهيل وضمان مراقبة سليمة لسير عملية الإنفاق. ومن الجدير بالذكر أن محافظة المنوفية تتبع أسلوب تخصيص الموارد التعليمية فى التعليم على الأبواب المختلفة للميزانية دون خلط بين مخصصات باب وآخر من أبواب الميزانية الأربعة .
- لابد للهيئة العليا هذه من تحديد وتعريف واضح لأغراض وأهداف كل لجنة من لجانها الفرعية .
- على لجنة إعداد الموازنة الخاصة للتعليم الأخذ بالأساليب الحديثة فى إعداد الموازنات، ومنها أسلوب الموازنة الصفرية Zero - Base Budgating والذى استخدم فى الولايات

المتحدة الأمريكية منذ عام ١٩٧٧م. واستخدام هذا الأسلوب يؤدى إلى تجنب عيوب الاتجاه التقليدى فى إعداد الموازنة حيث يسد الثغرات التى تشوب نظام التخطيط والبرمجة والموازنة ، ويركز على كيفية تحقيق الأهداف كمايوفر الوسيلة اللازمة لتقييم آثار مستويات التمويل على البرامج ، كما يبدأ بتحديد الأهداف ثم مقارنة البدائل وتحديد الأولويات وتوزيع الموارد عليها. ويحاول هذا النظام تحديد الحد الأدنى من الموارد المالية اللازمة لنشاط معين ، وعليه يفترض وجود أنشطة لم تعد لها فاعلية ذو معنى ذلك أن هناك موارد مالية ينبغى توزيعها على الاستخدامات المختلفة ، ويترتب على ذلك تخفيض أو إلغاء نفقات أنشطة معينة وبذلك يتحقق للإدارة مرونة أكثر لاستخدام الموارد المتاحة ، كمايحقق عنصر الترشيد وهذا يتمشى مع ظروفنا وواقعنا المصرى بشكل عام وواقعنا التعليمى بشكل خاص ، خاصةً أن هناك هدرا كبيرا يتم فى جوانب العملية التعليمية. وخلاصة القول أن الموازنة الصفرية تعرف بأنها تقنين للإجراءات والخطوات المتعلقة بالتخطيط وتخصيص الموارد ، كما يذهب إلى ذلك بيتر Peter .

- يجب التمييز بوضوح بين مايتعلق بدور الحكومة فى التمويل القائم على معايير العدالة والمنفعة الاجتماعية ، وتوفير الخدمات القائم على معايير العائد والتكلفة وإدارة الدعم العام ومتابعته والرقابة الصارمة لضمان نوعية جديدة من الخدمة والإلتزام بمعايير الجودة الشاملة .
- يجب أن تضع الهيئة نصب أعينها ضرورة أن يصل الإلزام إلى تسع سنوات تعليمية ، والتركيز على الإنفاق فى التعليم الإبتدائى والثانوى لتحقيق الإلزام الكامل ، والعناية الزائدة بتمويل برامج العلوم الطبيعية والتعليم الفنى والتكنولوجى والتركيز على التقنيات الحديثة والعلوم التطبيقية المتطورة ، وذلك كما تم فى دول النمور الآسيوية .
- وفيما يتعلق بدور الحكومة فى الإختيار بين السياسات فيذكر من "جاك حلاق" فى كتابه "الاستثمار فى المستقبل" أنه إذا كان مجال العمل هو"التمويل" فإن المعايير تكون"العدالة الاجتماعية" وتكون التوصيات "مول من أجل تحقيق التساوى فى الفرص، ومول أيها أكثر عمومية" وإذا كان مجال العمل هو "توفير الخدمة" فتكون المعايير "التكلفة والعائد" ، وتكون التوصيات "حاول إيجاد مشاركة القطاعين العام والخاص". وعندما يكون مجال العمل "الإدارة" فتكون المعايير "التكلفة والعائد" ، وتكون التوصيات "اجعل مدخلك كسب التأييد العام" ، أما إذا كان مجال العمل "التنظيم والتحكم" فإن

المعايير تكون "الجودة" وتكون التوصيات "تحكم فى أنظمة التمويل وقلل نتائج احباطات السوق".

- يمكن للهيئة العليا للتمويل "المقترحة" أن تعتبر هذا السيناريو أحد مكونات مبدئية لتكوين استراتيجية مواجهة مكثفة فى المدى القصير "استراتيجية الحملات الشاملة" والتى تستخدم فى حالة الأهمية القصوى للهدف ، وتوافر الموارد والتأكد من إمكانية تحقيق الهدف فى المدى القصير. بالإضافة إلى أن هذا السيناريو يمكن أن يسهم فى تحديد ووضع خطوط ومسارات ومحاور الحركة لإستراتيجية تمويل التعليم المستهدفة.
- يمكن للهيئة العليا إدخال التعديلات اللازمة على هذا السيناريو ليتمشى مع متطلبات ومراحل وأهداف الإستراتيجية المستهدفة .

(٢) سيناريو الإصلاح التدريجى :

يمكن أن يسمى هذا السيناريو سيناريو "آليات السوق" أو سيناريو "المراحل المتتالية" .

فلسفة السيناريو :

يستند هذا السيناريو إلى فلسفة مؤداها أن العائد الفردى أو الخاص من التعليم يفوق العائد الاجتماعى وبالتالى من المنطق أن يتحمل المستفيد من الخدمة التعليمية الجزء الأكبر من تكلفتها ، وهذا بدوره يؤدى إلى الحد من سوء تخصيص الموارد فضلاً عما فى ذلك من مسايرة واستجابة للمتغيرات العالمية والإتجاهات الجديدة فى مجال التعليم وتمويله. وتلك الإتجاهات مدفوعة بأيدولوجية تؤمن بالخصخصة تعميقاً لمبدأ الحرية وتمحو المسافات والفواصل بين العام والخاص ، وتعظم المشروع الخاص وتؤمن بضرورة مشاركة جماعات المصالح فى إطار آليات السوق وفوق كل ذلك تحاول هذه الإتجاهات الجديدة إضفاء الشرعية على القطاع الخاص ومهاجمة المؤسسات العامة بمافيها مؤسسات التعليم العام ، وترى فى مركزية التمويل ارتباط ببيروقراطية معطلة ، ونقص فى الكفاءة والفعالية وقتل لروح الإبداع والابتكار والتميز والمنافسة. كما أن هناك قناعة لدى أصحاب هذه الأيدولوجية (أيدولوجية السوق أو الخصخصة) بأن الأسلوب الأفضل لإدارة وتمويل التعليم يمكن أن يشابه الأسلوب المتبع فى الشركات والمصانع ومواقع الإنتاج المختلفة ، ويمكن أن يخضع لنفس المعايير التى تحكم الإنتاجى .

أهداف السيناريو :

يهدف هذا السيناريو إلى تحقيق الإصلاح التدريجى وفقاً للتوجهات السياسية الاقتصادية التى تنتهجها الدولة فى الوقت الراهن ومحاولة تعميق إيجابيات الحاضر وتعزيزها ، وتحقيق المشاركة فى تحمل المسئولية من قبل جميع قطاعات المجتمع تجاه التعليم ، للتخفيف عن كاهل الحكومة والتخلص من البيروقراطية وافتقاد روح المنافسة المترتبة على المركزية الشديدة فى التمويل والإدارة ، بالإضافة إلى القضاء على ضعف الكفاءة وعوامل الهدر والإتكالية المترتبة على غياب الرقابة والمسائلة الصارمة المباشرة.

مرتكزات السيناريو :

- تجتاح رياح التغيير والتوجه نحو آليات السوق معظم دول العالم والتراجع الحاد عن النظم الإشتراكية الشمولية بعد فشلها فى تحقيق حلم الرخاء لشعوب الدول التى كانت تطبقها.
- التركيز على تعظيم دور القطاع الخاص أصبح سمة من سمات هذا العصر. وهناك تطلعات ومتطلبات وطلب اجتماعى على تعليم عالي الجودة ، لاتستطيع الحكومات الوفاء به دون مشاركة من مختلف قطاعات المجتمع وأفراده .
- الإتجاه السائد فى دول العالم المتقدم اليوم هو التوجه نحو اللامركزية والمشاركة الديمقراطية والحرية الفردية وإحلال حكومة المبادرة محل الحكومة المهيمنة على كافة جوانب النشاط المجتمعى .

الإطار الدولى للسيناريو :

يفترض السيناريو استمرار الأوضاع الدولية الراهنة ، وهيمنة الحضارة الغربية الرأسمالية لفترة ليست قصيرة وبقاء قيادة الولايات المتحدة الأمريكية فى مركز القيادة للنظام العالمى الجديد .

الإطار العربى للسيناريو :

يتوقع هذا السيناريو تحسناً فى العلاقات بين الدول العربية والتحرك نحو تحقيق التكامل والتضامن العربى ، واستمرار مصر فى موقع القيادة لكافة الدول العربية والحفاظ على حقوق العرب ، وإجبار إسرائيل على الاستمرار فى مسيرة العملية السلمية فى الشرق الأوسط .

تداعيات السيناريو على المستوى المحلى الداخلى :

- القضاء على السلبية وضعف الآداء الحكومى نظراً للمنافسة التى تنشأ من القطاع الخاص.
- تحقيق الجودة عن طريق تطبيق المعايير الدولية للآداء .

- التعددية الحزبية وازدهار الديمقراطية والمضى قدماً فى تحقيق الازدهار الاقتصادى للاقتصاد المصرى ، فى ظل آليات السوق وبرامج الخصخصة .
- السماح لسوق العمل بتحقيق التوازن بين العرض والطلب على القوى العاملة .
- التخفيف عن كاهل الدولة مما يسهل عليها القيام بالمهام الرئيسية .
- التخلص من النظام البيروقراطى وتطبيق نظم حديثة متعددة الأبعاد .
- تعبئة الموارد المتاحة فى قطاعات أخرى غير قطاعات التعليم للمساهمة فى تحسين وتجويد العملية التعليمية ومواجهة احتياجات العاملين بالحقل التعليمى .
- إعطاء الفرصة لبعض المؤسسات الحكومية للتحول إلى وحدات ذات طابع خاص بعيداً عن ميزانية الدولة ، معتمدة على التمويل الذاتى .
- تأكيد احساس أفراد الشعب بالإنتماء نتيجة لجهودهم فى المشاركة فى تحمل الأعباء مع الحكومة .

تداعيات السيناريو على المستوى العربى :

- يتوقع زيادة فى توطيد الروابط بين الدول العربية ومصر ، وذلك فى إطار هذا السيناريو.
- سوف يتبع خطوات التقارب العربى إنشاء السوق العربية المشتركة والتقدم نحو مشروع الوحدة العربية .
- فى ظل هذا السيناريو سوف تستطيع مصر الوفاء بمتطلبات الدول العربية من العمالة المصرية الماهرة اللازمة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية فى هذه الدول .

تداعيات السيناريو على المستوى الدولى :

- يتوقع أن تزيد مساعدات المؤسسات المالية الدولية لمصر نتيجة لتبنى سياسات الإصلاح الاقتصادى والاتجاه نحو الخصخصة ، وسوف تزداد هذه المؤسسات فى الاقتصاد المصرى .
- فى ظل دعم مصر لمسيرة السلام يتوقع أن تستمر المعونة الأمريكية ويمكن زيادة المساعدة الأمريكية فى مجال التعليم كما فى اتفاقية مبارك – جور .
- طبقاً لهذا السيناريو يمكن أن تزيد مساعدات الجانب الألمانى والأنجليزى للتعليم الفنى فى مصر على نسق التعاون طبقاً لإتفاقية مبارك – كول .
- يتوقع أن تحدث إنطلاقة اقتصاديةواجتماعية تؤدى إلى زيادة ثقة دول العالم فى الاقتصاد المصرى والاستقرار الإجتماعى فى مصر مما يؤدى إلى زيادة جذب

الاستثمارات الأجنبية فى مصر وخاصةً فى المشروعات العملاقة مثل مشروع توشكى ومشروع تنمية جنوب سيناء .

تداعيات السيناريو على العملية التعليمية :

- سوف يؤدى تطبيق هذا السيناريو من الخروج من دائرة النمطية والتقليدية فى التعليم إلى دوائر التفرد والتميز والإبتكار والإبداع .
- طبقاً لهذا السيناريو سوف يتعمق مفهوم الديمقراطية والمشاركة وسوف تزداد العلاقة بين التعليم الفنى وقطاعات الإنتاج الصناعية التجارية بمايؤدى إلى دمج التربية فى مشروعات إنتاجية متعددة واعتماد مفهوم المدرسة "كوحدة إنتاجية" والتناوب بين الدراسة والعمل .
- سوف يؤدى هذا السيناريو إلى المشاركة والتناوب بين المدرسة والأسرة خاصةً فى مستوى التعليم ماقبل المدرسة .
- استخدام بعض الموارد المالية ذات الإمكانات التعليمية المتاحة فى المجتمع المحلى (مراكز اجتماعية – أماكن سكنية خالية – متاحف – مكتبات – مراكز شباب .... إلى آخره).
- ويقتضى هذا السيناريو اعتماد اللامركزية الفعلية فى استخدام الموارد المتاحة على الصعيد المحلى ، وكذلك اعتماد البرمجة متعددة القطاعات للموارد المتاحة .
- فى ظل هذا السيناريو سيزدهر القطاع الخاص فى مجال الاستثمارات التعليمية وإنشاء المدارس ، ممايؤدى إلى تخفيف الأعباء عن كاهل الدولة .
- يمكن للسلطات المحلية إصدار سندات توجه حصيلتها لتمويل التعليم ، بالإضافة إلى إمكانية فرض رسوم أو ضرائب محلية لصالح التعليم .
- فى ظل هذا السيناريو سيتم تلبية احتياجات المجتمعات المحلية وفقاً لظروفها النوعية وإمكانياتها المتاحة .
- يمكن للمواطنين تأسيس جمعيات تعاونية تعليمية تشارك فى العملية التعليمية .
- يسمح هذا السيناريو للمناطق المحلية بعقد اتفاقات وقروض داخلية وخارجية حسب احتياجاتها التعليمية لتمويل التعليم بها ، كما يمنح المحافظات استقلالا عن السلطة المركزية التخطيط والإدارة والتمويل والتنفيذ وفق إمكانات كل محافظة ووفق ظروفها واحتياجاتها كماتمنح المحافظات تفويضاً باقتراح الميزانيات الخاصة بالتعليم بها .

آليات السيناريو :

- العمل على ترشيد حق مجانية التعليم للجميع بحيث لايساء إستغلاله وبخاصة من الذين يتكرر رسوبهم ولديهم القدرات المادية التى تسمح لهم بتحمل أعباء تقصيرهم فى طلب العلم .
- التحرك ببطء نحو تحقيق هذا السيناريو والإستفادةمن الخبرة البريطانية فيمايتعلق بالتغيير المستمر والمدروس والهادىء .
- إصلاح النظام الضريبى بحيث يتضمن حوافز للممولين بالتبرع والمساهمة فى تمويل التعليم.

الإنتقادات التى يمكن أن توجه للسيناريو والرد عليها :

- من أبرز الإنتقادات التى توجه لنظام السوق بشكل عام القول بأن أيدولوجية المنافسة لاتخلق مفهوماً واسعاً ودائماً وإنما تخلق معنى عاماً مؤقتاً وطارئاً لتحقيق التطوير .
- إن البنية الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التى تعمل فيها المدارس الحكومية تختلف عن تلك التى تحكم القطاع الخاص فى الصناعة فى عدة طرق تؤثر على عملية صنع القرار اللامركزى .
- يصعب إيجاد نظام تعليمى قوى غير حكومى لايستهدف الربح .
- من المشكوك فيه أن تؤدى عملية الخصخصة فى السياق المؤسسى فى مصر النتيجة المرجوة منها .
- فى ظل سيناريو السوق يمكن أن يأتى اليوم الذى لايجد فيه الفقير مكاناً فى مؤسسات التعليم بسبب فقره .
- إن الملكية العامة لاتتعارض مع الكفاءة إذا طبقت المعايير الاقتصادية – كما يذهب إلى ذلك سعيد إسماعيل على فى كتابه عن التعليم والخصخصة – كما أنه لاعلاقة بين الملكية والكفاءة وكل دعاوى ترشيد اداء القطاع العام واجبة وممكنة بالمعايير الاقتصادية المتعارف عليها .

والرد على الإنتقادات السابقة يتمثل فى ضرورة مسايرة الإتجاهات العالمية ، فلايمكن الإنعزال عمايحدث عن الساحة الدولية كمايمكن إيجاد بنية أساسية تضبط آليات السوق الحر من خلال مجموعة من المعايير والضوابط لكى لاتهدر حقوق الفقراء

والضعفاء ، وهى مسئولية الدولة التى تقوم على توفير التعليم والعلاج للمواطنين من الضرائب التى تحصل عليها .

شروط تحقيق السيناريو لأهدافه :

- لابد من فتح الباب أمام المؤسسات الصناعية والزراعية والتجارية والسماح للأحزاب والنقابات المختلفة بالمشاركة فى تخطيط وتمويل التعليم وبخاصةً التعليم الفنى .
- لابد من إعادة النظر فى الرسوم الدراسية فى المدارس الحكومية وتحريكها بمايتماشى مع كلفة الخدمة التعليمية .
- تسهيل إجراءات الترخيص بإنشاء المدارس الخاصة مع وضع المعايير والضوابط اللازمة لضمان عدم الإنحراف أو المساس للمصلحة القومية العليا .
- لابد من إصلاح النظام التعليمى حيث يشتمل على إجراءات وإعفاءات ضريبية من الممولين الذين يسهمون فى مجال التعليم .
- يجب ترشيد المجانية استناداً إلى الأسس التالية التى وردت "بكتاب مبارك والتعليم" :

(١) مجانية كاملة فى مرحلة التعليم الأساسى .

(٢) فى المراحل التى تلى التعليم الأساسى تكون المجانية للطالب الملتزم بوظيفة الاجتماعية كطالب ، حيث لايمكن أن ترعى الدولة فشل الفاشلين .

(٣) يجب ألا يتمتع القادرون بالمجانية فى التعليم الثانوى والجامعى كمايجب أن تكون الدراسات العليا بالمصروفات تتناسب مع الخدمة التعليمية المقدمة ، كمايجب أن يتمتع المتفوقون بالمجانية الكاملة فى جميع مراحل التعليم .

- لابد من النظر إلى التعليم ضمن الإستراتيجية القومية الشاملة .
- وفيمايتعلق بالتعليم الفنى فلابد من إنشاء مجلس قومى للتعليم الفنى. كما يمكن تفويض بعض التنظيمات الاجتماعية غير الهادفة للربح فى تولى جزء من التعليم الفنى.

خطوات تطبيق السيناريو :

- إصدار التشريعات القانونية وإجراء التعديلات الدستورية التى تعبر عن احتياجات وواقع ومستقبل المجتمع المصرى خاصة مايتعلق منها بالتعليم والتعليم الفنى .
- وضع سياسة توفير الحوفز والإعفاءات المناسبة وغير التقليدية لقطاعات الإنتاج والخدمات التى تساهم وتشارك فى العملية التعليمية .

- تشجيع المشاركة الشعبية والقطاع الخاص والتى تتمثل فى المبادرات والإسهامات الجماهيرية للأفراد والجماعات والأحزاب السياسية والتنظيمات والنقابات المهنية والجمعيات التطوعية. خاصةً وأن دور المنظمات غير الحكومية لم يعد قاصراً على نشر الوعى والعمل التطوعى ، بل تعدى ذلك إلى التحول إلى كيانات اقتصادية وفكرية لها أثرها الواضح والملموس. كماتعد المشاركة أحد الركائز الأساسية لكل التوجهات والإستراتيجيات التنموية الفعالة. وهى بهذا المعنى - كمايذكر ضياء زاهر - ترتفع لتصبح عملاً سياسياً من الدرجة الأولى حيث تعطى المواطن حقه المباشر فى صنع القرار الخاص به ، كما أن المشاركة الشعبية فى مجال التعليم تصبح لازمة لتحقيق ديمقراطيته.
- لابد من التخلص من المعوقات التى تعوق المشاركة الشعبية والمتمثلة فى ضعف الثقة بالجهود الذاتية ، شيوع الاعتقاد بأن التعليم واجب الدولة فقط. ويمكن اتباع سياسة الحوافز وإيجاد قنوات اتصال بين المدرسة وأولياء الأمور والتركيز على التوعية الإعلامية.
- يمكن اقتراح أن يلزم كل مواطن بدفع نسبة من دخله تتراوح بين ٣ - ٣٪ كسهم أو سند تأمين تعليمى ينفق من حصيلته على التعليم أسوة بمايحدث فى قطاع التأمين الصحى والتأمين الاجتماعى .
- التحرك فى المسارات الأربعة التالية :

(١) الإستفادة من جهود الجمعيات الأهلية .

(٢) الإستفادة من رؤوس الأموال لكبار رجال الأعمال وأصحاب مشروعات القطاع الخاص.

(٣) دراسة إمكانية الإستفادة من أموال الأوقاف .

(٤) دراسة إمكانية الإستفادة من أموال الزكاة .

وفيمايلى عرض مبسط لكل مسار من المسارات الأربعة السابقة وكيفية الإستفادة :

(١) جهود الجمعيات الأهلية :

من المعروف أن عدد الجمعيات الأهلية القائمة فى مصر ١٤٦٥٤ جمعية ، يتركز معظم نشاطها فى الأعمال الخيرية والمساعدات الاجتماعية ومن الملاحظ أن نشاط غالبية هذه الجمعيات يكاد يكون متوقف بمالايتناسب مع المناخ السياسى والاقتصادى والاجتماعى السائد الآن ، ربما يعود ذلك إلى عدم وجود التفاعل المطلوب بين هذه

الجمعيات وباقى مؤسسات المجتمع ، وتجاهل وسائل الإعلام لهذه الجمعيات. وعدم القيام بمراجعة القوانين والتشريعات المنظمة للعمل بهذه الجمعيات. الإفتقار إلى التنسيق وتنظيم جهود تلك الجمعيات .

ويمكن تفعيل دور هذه الجمعيات وتوجيه نشاطها نحو التعليم من خلال بعض الإجراءات منها إيجاد تنظيم لتجميع جهود تلك الجمعيات والتنسيق بينها وإعادة النظر فى القانون رقم (٣٢) لسنة (١٩٦٤م) والدعوى إلى مؤتمر يجمع المسئولين عن هذه الجمعيات لمناقشة إمكانية تعزيز دورها فى مجال التعليم .

(٢) إسهامات رجال الأعمال وأصحاب مشروعات القطاع الخاص :

من استقراء التاريخ المصرى يلاحظ أن المسئولية الاجتماعية لرأس المال قد لعبت دوراً هاماً فى حقل التعليم – وفى نشأة جامعة القاهرة خير دليل على ذلك – وهذا يلقى بالمسئولية على الطبقة الرأسمالية الجديدة والتى نشأت مع سياسات الإنفتاح الاقتصادى لكى تقوم بدورها وتعى مسئولية رأس المال الاجتماعية فى العملية التعليمية ، ولابد لها من دور إيجابى وفعال نحو حل قضايا المجتمع الملحة – كمايذكر إسماعيل صبرى عبد الله – ومن أبرز تلك القضايا الملحة قضية تمويل التعليم ، ويمكن وضع برامج وخطط عمل وإجراءات فعلية مثل فرض ضريبة تسمى "ضريبة التعليم" على السلع الكمالية والترفيهية وعلى الملاهى والحفلات .

(٣) الأوقـــاف :

من المعروف أن الشعب المصرى لديه عاطفة دينية قوية ويمكن استثمار هذه العاطفة عن طريق تنظيم حملة صادقة تستهدف دراسة إمكانية إيجاد نظام أوقاف لصالح التعليم. ويعرف محمد عمارة الوقف فى الفقه الإسلامى إنه حبس العين على حكم ملك الله تعالى والتصدق بالمنفعة على جهة من جهات البر. وفلسفة الوقف تبنى على أن الحبس ليس إخراج إلى غير مالك ، بل إخراج إلى أجل المالكين وهو الله سبحانه وتعالى. ويضيف محمد عمارة أن الوقف يعد إخراج الملكية من إطارها المجازى الإنسانى إلى إطارها الحقيقى الإلهى. وقد رجح الإسلام كفة الأمة على كفة الدولة ويقوم الوقف فى الإسلام بدور المؤسسة الأم فى تمويل صناعة الأمة لحضارتها.

وقد شمل تمويل الوقف فى الحضارة الإسلامية مختلف ميادين هذه الحضارة من مساجد ومدارس ومكتبات ومستشفيات وطرق ورعاية الفقراء والمحتاجين ، والإنفاق على طلاب العلم ورعاية الأيتام ، وسداد ديون المعسرين وإنشاء القناطر والجسور. وعن

تاريخ الوقف فى الإسلام يذكر محمد عمارة أن الرسول صلى الله عليه وسلم أسس نظام الوقف فى الإسلام ، حيث حمى أى حبس البقيع لخيل المسلمين ، وحمى الربذة لإبل الصدقة. وفى عهد هشام بن عبد الملك (٧١ - ١٢٥هـ) (٦٩٠ - ٧٤٣م) قام أول ديوان للأحباس (الأوقاف) وكان مستقلاً عن دواوين الدولة ويشرف عليها القاضى النائب عن الأمة. وقد بلغت الأوقاف العامة نصف أراضى الدولة على عهد السلطان الظاهر برقوق (٧٣٨ - ٨٠١هـ) (١٣٣٨ - ١٣٩٨م). وتشير الميزانية العمومية لهيئة الأوقاف المصرية بتاريخ ١٩٩٣/٦/٣٠م إلى أن حصيلة مايؤول إلى وزارة الأوقاف فى عام ١٩٩٣/٩٢م ٣٤,١٦٧,٧٤١,٢٦٨جنيه ، وبلغت جملة الإيرادات الجارية للهيئة ٥١,٦٩٣,٩٧٨,٨٩٨جنيه، وبلغت قيمة الأصول فى الميزانية العمومية لهيئة الأوقاف المصرية ٦٣٧,٥٠٥,٥٥٥,٠٩٧جنيه وكان إجمالى المال العام ٦١٨,١٨٤,٤٩٦,٤٣٨جنيه والنقدية فى البنوك ١٢٥,٦٣٤,٣٦٢,٣٣٤جنيه ، والمدينون ٤٩٢,١٤٠,٣١٨,٤١٧جنيه والمخزون ٤٠٩,٨١٥,٦٨٧جنيه .

فى ضوء الأرقام السابقة تبرز أهمية قيام دراسات تقويمية لهيئة الأوقاف المصرية واقتراح الإجراءات اللازمة للإستفادة من أموال الهيئة. هذا وقد أوصت ندوة (نحو دور تنموى للوقف) والتى نظمتها وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية بالكويت فى الفترة ١٠-١٢ ذو القعدة ١٤١٣هـ ، ١ - ١٩٩٣/٥/٣م بعدة توصيات أبرزها :

(أ) إشاعة الوعى بأهمية الوقف فى التنمية الشاملة ، وإبراز الخصوصية الإسلامية فى التنمية.

(ب) السعى إلى إنشاء مؤسسات وقفية متخصصة ملتزمة بالتشريع الإسلامى .

(جـ) الدعوة إلى إنشاء منظمة عالمية إسلامية للوقف .

(د) دعوة البنوك الإسلامية ووزارات الأوقاف فى الدول الإسلامية لتوجيه استثمارات أموالها إلى المؤسسات الوقفية فى البلاد التى تزداد حاجتها إلى استثمار أوقافها .

(٤) الزكاة :

تمثل الزكاة الركن الثالث من أركان الإسلام وبالإضافة إلى إنها عبادة فهى فريضة مالية اجتماعية تستهدف تحقيق التكافل والتضامن الاجتماعى وقد حدد المولى عز وجل مصارف الزكاة فى الآية رقم (٦٠) من سورة "التوبة" ***بقوله تعالى*** ﴿**إنما الصدقات للفقراء والمساكين والعاملين عليها والمؤلفة قلوبهم وفى الرقاب والغارمين وفى سبيل الله وابن السبيل فريضة من الله والله عليم حكيم**﴾. صدق الله العظيم

ويرى بعض الفقهاء أن سبيل الله يتسع لجميع أبواب الخير بما فيها الإنفاق على التعليم والمتعلمين ، وذلك إستناداً إلى حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم الذى يفهم منه "أنه من خرج من بيته فى طلب العلم فهو فى سبيل الله حتى يرجع " .

وعن التعليم الفنى فى ظل هذا السيناريو يجب حصر المبالغ المخصصة للتعليم الفنى فى ميزانية الدولة ، وتلك المخصصة للتدريب فى ميزانيات الوزارات والقطاعات الحكومية لتكون النواة لتمويل هذا النوع من التعليم ، بالإضافة إلى إنشاء صندوق أهلى يمول من عوائد الإنتاج السلعى والخدمى ومن هبات وتبرعات الغرف التجارية والأفراد ، ومعالجة سلبيات مشروعات رأس المال الدائم فى المدارس الزراعية والصناعية ، وتحويل المدارس الفنية إلى وحدات إنتاجية لخدمة المجتمع (وذلك كما جاء فى تقرير مجلس الشورى المبدئى عن التعليم الفنى ١٩٩٧م) .

وفى نهاية هذا السيناريو يجب التأكيد على أن التحول نحو القطاع الخاص فى العملية التعليمية ، لايعنى بيع المؤسسات التعليمية الحكومية للقطاع الخاص وتصفيتها ، كمايفهم من المعنى الضيق للخصخصة[١] كما إن المعنى الواسع للتحول نحو القطاع الخاص فى العملية التعليمية يشير إلى كسر احتكار الدولة وإداراتها للخدمات التعليمية وفتح باب المنافسة مع القطاع الخاص. ويدعو سيناريو آليات السوق إلى تعايش النمطين الحكومى والخاص فى إطار من المنافسة وفى ظل عملية تدعيم مستمر للقطاع الخاص مع الإلتزام بضرورة سيادة الدولة على نظامها التعليمى وعدم تخليها عن مسئوليتها وفى نشر التعليم ورفع كفاءته .

١- وذلك كما يؤكد تشارلز تيلور Charles Tylor فى كتابه عن الخصخصة والظروف السياسية .

(٣) السيناريو التكاملى :

يمكن أن يطلق على هذا السيناريو سيناريو التعبئة الشاملة أو سيناريو الوسط ، حيث أنه يجمع بين مزايا كل من السيناريو الأول والثانى ويؤلف بينهما بشكل تكاملى وشمولى ويقلل من احتمالية عدم مناسبة السيناريو الأول للتطبيق على أرض الواقع وذلك لإحداث مزاوجة بين وبين السيناريو الثانى والذى يعد أكثر السيناريوهات احتمالية.

فلسفة السيناريو :

يستند هذا السيناريو إلى فلسفة مؤداها ، أنه على الرغم من أن الثنائيات (قطاع عام ، قطاع خاص – جمعى ، فردى – مركزى ، لامركزى – تغيير ، استقرار) مفيدة أحياناً كتنظيمات تحليلية تؤدى إلى تعميق وتوضيح الرؤية إلا أن التمسك بجانب واحد والإدعاء بأنه الأكثر أهمية يؤدى إلى نتائج سيئة أبرزها إخفاء مظاهر الإعتداد المتبادل بين الظواهر وتجاهلها على مالها من أهمية كبرى.

وعلى مستوى الإستراتيجيات يذكر أن التحرك من نمط استراتيجى إلى آخر هو من مقتضيات مرونة العمل الإستراتيجى ، وبناءً على ضرورة مراعاة شمولية حركة الإستراتيجية بالشكل الذى يتيح استغراق جميع العناصر وربطها فى حركة متوازنة ، بحيث لو حدث التحرك على جميع هذه الخطوط بقدرة محسوبة ومنظمة يمكن تحقيق الهدف الإستراتيجى خلال الفترة المحددة له[١] .

أهداف السيناريو :

- التعبئة الشاملة للموارد اللازمة لجميع أنواع التعليم بمافيها التعليم الفنى من خلال ميزانية الدولة والمشاركة الشعبية والمساعدات العربية والأجنبية وحسن استثمار وترشيد إنفاق الموارد المتاحة .
- دعم الديمقراطية وتوسيع قاعدة المشاركة فى تحمل المسئولية واتخاذ القرار .

---

١ - نصر عبد الفتاح حلال وآخرون : استراتيجية مقترحة نحو الأمية فى الوطن العربى . محمد ثانى . المركز العربى لتعليم الوطنى لمكتار سرس الليان . يناير ١٩٧٦م ص١٨ - ١٩ .

- تحقيق التوازن بين المركزية والامركزية وتحقيق التكامل والتنسيق بين المصادر المختلفة.
- التوزيع العادل للأموال على المؤسسات التعليمية وضمان حد أدنى من الجودة وفق المعايير المتعارف عليها .

مرتكزات السيناريو :

- يرتكز هذا السيناريو على حتمية تضافر جميع الجهود فى كافة القطاعات وعلى جميع المستويات من أجل توفير الإعتمادات المالية اللازمة للنهوض بالتعليم والتعليم الفنى بخاصة باعتباره أساس ومصدر القوى العاملة الماهرة اللازمة لدفع عجلة التنمية.
- إن المزاوجة بين النمط المركزى والامركزى فى الإدارة والتمويل والتخطيط يؤدى إلى الوصول إلى تحقيق الأهداف المرجوة فى المرحلة الراهنة وفى ظل الظروف التى تحكم الواقع المصرى .
- يمكن اتباع هذا السيناريو بعد تطبيق السيناريو الأول (سيناريو المواجهة السريعة) وبعد التغلب على المشاكل الملحة فى التعليم والتى لاتتحمل الإنتظار .
- يمكن تعديل محاور هذا السيناريو لمواجهة التغيرات التى يمكن أن تطرأ أثناء عملية التنفيذ.

الإطار الدولى للسيناريو :

يفترض هذا السيناريو استمرار الاتجاهات الحالية فيمايتعلق بالأوضاع الدولية ، واستمرار هيمنة الحضارة الغربية الرأسمالية ، وتفرد الولايات المتحدة الأمريكية بقيادة النظام الدولى لفترة ليست بالقصيرة. مع توقع صعود قوى منافسة على المدى الطويل ، متمثلة فى اليابان أو الصين أو ألمانيا باعتبار مايتوافر لدى هذه الدول من إمكانات تؤهلها للمنافسة على مركز الريادة والصدارة الدولى ، بالإضافة إلى العوامل الداخلية التى تنخر فى عظم الولايات المتحدة الأمريكية وتبشر بانهيارها على المدى البعيد .

الإطار العربى للسيناريو :

يتوقع هذا السيناريو استجابة الدول العربية للتحديات العالمية والتى من أبرزها: - التكتلات الإقليمية فى آسيا وأوربا الغربية وأمريكا الشمالية. والتى تقتضى التحرك السريع نحو التضامن والتكامل العربى وذلك بإنشاء الآليات اللازمة لذلك والتى من أبرزها: - إنشاء السوق العربية المشتركة . - إنشاء محكمة العدل العربية . - إزالة القيود المتعلقة بتحرك العرب من قطر إلى قطر . - تحرير التجارة العربية إستجابة لمايحدث المستوى الدولى خاصة فيما يتعلق بتحرير التجارة الدولية (إتفاقية الجات) .

تداعيات السيناريو على المستوى المحلى الداخلى :

- سوف ينشأ عن تطبيق هذا السيناريو ارتياح لدى المواطنين بالإضافة إلى كسر احتكار الدولة للخدمات التعليمية والسماح للقطاع الخاص بالتواجد إلى جوار القطاع الحكومى فى إطار من المنافسة فى تقديم خدمة تعليمية عالية الجودة مع الإلتزام بالمصلحة القومية العليا للوطن .
- سوف ينشأ عن تطبيق هذا السيناريو الإستفادة من المزاوجة بين المركزية واللامركزية والتخلص من نقائص وعيوب كل منهما .
- فى ظل هذا السيناريو سوف تتصهر وتتكاتف جميع الجهود فى بوتقة واحدة لتحمل المسئولية فى القضايا المصيرية والتى من أبرزها قضية التعليم وإصلاحه وتوفير الأموال اللازمة لعملية الإصلاح والتطوير .

تداعيات السيناريو على المستوى العربى :

- يتوقع فى ظل هذا السيناريو أن تستفيد الدول العربية من التجربة المصرية ، خاصةً تلك الدول التى تتشابه ظروفها مع مصر .
- ستستطيع مصر بناءً على هذا السيناريو توفير الاحتياجات البشرية المؤهلة اللازمة للدول العربية لتحقيق التنمية بها .
- سيمكن هذا السيناريو مصر من القيام بدورها الرائد على المستوى العربى والشرق أوسطى وتجميع الجهود العربية وتكتلها فى مواجهة التعنت الإسرائيلى والتهديد المتمثل فى تجاهل الحقوق العربية والتلويح برايات الحرب من وقت لآخر .

تداعيات السيناريو على المستوى الدولى :

- باتباع هذا السيناريو سوف تضمن مصر التقدير الدولى والاعتراف بأهمية الدور المصرى فى الحفاظ على الأمن والاستقرار الدوليين وخاصةً فى منطقة الشرق أوسط، وفيمايتعلق بالصراع العربى الإسرائيلى .
- فى ظل هذا السيناريو ستتفتح مصر على العالم الخارجى وتعزز علاقاتها مع مختلف الدول ، وتحاول الإستفادة من المساعدات الدولية خاصةً فى مجال التعليم والتعليم الفنى بوجه خاص .
- بتطبيق هذا السيناريو تصبح مصر الدولة المتقدمة التى يتعايش فيها النظام الحكومى مع القطاع الخاص فى صيغة تكاملية تؤدى إلى ازدهار المجتمع وتحقيق الإنطلاقة الاقتصادية والتعليمية اللازمة .

تداعيات السيناريو على العملية التعليمية :

- سوف ترتفع جودة العملية التعليمية وتتلاشى مظاهر العجز المترتبة على نقص الاعتمادات المالية .
- سيساعد هذا السيناريو على تحسين أحوال المعلمين المادية ممايؤدى إلى دفعهم لتحسين وتجويد الآداء .
- ستزداد العلاقة بين المدرسة ومواقع العمل والإنتاج والبيئة المحيطة بالمدرسة ممايحقق المزيد من الفعالية والترابط والإستفادة المتبادلة .
- سوف تتمتع المدارس بصلاحيات كبيرة من أبرزها التحرر من النمطية والبيروقراطية والتوجه نحو مزيد من الإستقلالية فى اتخاذ القرار بمايتلائم مع مقتضيات المصلحة .
- سيؤدى تعدد الأنماط التعليمية إلى مزيد من الثراء والمرونة والإستجابة للحاجات المختلفة ومسايرة الظروف المختلفة .

آليات السيناريو :

- لابد من إصدار التشريعات اللازمة لتنظيم وتحديد دور القطاع الحكومى والقطاع الخاص للعملية التعليمية .
- ضرورة تعزيز الديمقراطية والحفاظ على الحريات .
- توفير المعلومات اللازمة والاستخدام الدقيق لها .
- إصلاح سوق العمل من خلال سلسلة تغيرات تشمل جميع القطاعات المدنية فى المجتمع.

- التخطيط والمتابعة والتقييم الجاد من خلال معايير واضحة وسليمة .
- إعادة النظر فى النظام الضريبى وإصلاح الهيكل الضريبى وترشيد الإنفاق الحكومى.

الإنتقادات التى يمكن أن توجه للسيناريو والرد عليها :

من أبرز الإنتقادات التى يمكن أن توجه لهذا السيناريو ، وصفه بأنه يقوم على الجمع بين النقيضين ، والتلفيق بين المتناقضات. والرد على هذا يتمثل فى أن النظرة الأحادية والفكر الأحادى القطبى إنما يدل على قصور فى الرؤية وإهمال وإغفال باقى الجوانب والعناصر الهامة ويؤدى إلى نتائج مضللة ومبتورة لاتعبر عن حقيقة الواقع وأبعاده المختلفة. كما أنه من المعروف أن العملة الواحدة لها وجهان .

محاور وشروط وخطوات تطبيق السيناريو :

لما كان هذا السيناريو يمثل السيناريو الوسط فإنه يتضمن المحور الرئيسى فى السيناريو الأول والذى يتمثل فى "ميزانية الدولة". خاصةً أن هناك قناعة لدى الكثيرين بوجوب مسئولية الدولة عن تمويل التعليم. وفى تقرير للبنك الدولى عن دول شرق آسيا التى حققت نمواً اقتصادياً متميزاً لوحظ أن هذه الدول حققت انطلاقتها استناداً إلى فلسفة المزاوجة بين الجهود الحكومية والجهود الأهلية فيمايتعلق بالاقتصاد والإصلاحات الاقتصادية ، ومن الجدير بالذكر أن الإنفاق الحكومى على التعليم فى معظم الدول السابقة لم يتقلص على الرغم من إنتهاج هذه الدول سياسات توفيق الأوضاع الاقتصادية وفق آليات السوق .

وفى مصر ضاعفت الدولة ميزانية التعليم فارتفعت إلى حوالى ٤٥٣٪ خلال الثلاث سنوات الأخيرة ، وهناك اعتراف لدى المسئولين فى مصر بأنه مازال على الدولة عمل الكثير لزيادة مخصصات التعليم فى ميزانية الدولة وهناك من يذهب إلى أن ميزانية التعليم تعد أكثر أهمية من ميزانية القوات المسلحة ، وذلك لأن هزيمة المجتمع فى مجال التعليم والثقافة أوسع وأكثر خطراً وأبعد أثراً من الهزيمة فى أى مجالات أخرى. وعند تخصيص موازنة التعليم هناك اعتبارات أخلاقية لابد من مراعاتها ، وكذلك هناك اعتبارات سياسية ، إذ لابد أن تكون المساواة هى العامل الحاسم لتحديد الأولويات للاستثمار فى التعليم. بالإضافة إلى أن قدرة الحكومة على مواجهة جماعات الضغط المتنازعة على الفوز بالنصيب الأكبر من الموارد العامة تتوقف على مقدرتها على ترتيب الأولويات ، بالإضافة إلى الاعتبارات الاقتصادية والتربوية التى لابد من مراعاتها عند

تحديد ميزانية التعليم (وذلك وفقاً لمايقرره جاك حلاق فى كتابه عن الاستثمار فى المستقبل) .

وهناك اعتبار هام يتعلق بميزانية التعليم وتحديدها وهو ضرورة التمييز بوضوح بين مايتعلق بدور الحكومة فى التمويل القائم على معايير العدالة والمنفعة الاجتماعية ، وتوفير الخدمات القائم على معايير العائد والتكلفة وإدارة الدعم العام والرقابة اللازمة للوصول إلى نوعية جيدة من الخدمة .

ويتضمن هذا السيناريو على المحور الأساسى فى السيناريو الثانى وهو محور "المشاركة الشعبية" والمتمثلة فى مسارات أربع :

(أ) جهود الجمعيات الأهلية. ،

(ب) جهود كبار رجال الأعمال وإسهامات القطاع الخاص.

(د) الأوقاف.

(هـ) أموال الزكاة. وقد تم تناول هذه المسارات فى السيناريو السابق بشىء من التفصيل .

* محور المساعدات العربية : الذى يمثل أحد المحاور المهمة فى هذا السيناريو وذلك بسبب الاعتماد المتبادل بين مصر وباقى الدول العربية ، ومانتحمله مصر من أعباء تجاه العرب ومما يؤكد أهمية المساعدات العربية لمصر أن الأمة العربية التى تمثل حقيقة تاريخية واجتماعية وجغرافية وسياسية منذ قديم الزمان ، لشعوب انصهرت فى بوتقة واحدة تجمعها وحدة العقيدة واللسان والتاريخ والمصير ، وتنتظمها رابطة قومية واحدة تزكى روح الأخوة وتحتم التعاون المتبادل والتضامن خاصةً فى أوقات الشدة. وعن واقع وإمكانات الدول العربية يلاحظ أن الأموال العربية بالخارج قدرت عام ١٩٩٢م باكثر من ٦٠٠ مليار دولار اكثر من نصفها تمتلكه دول مجلس التعاون الخليجى، لو وجهت هذه الاموال العربية لقضت على جميع المشكلات فى العالم العربى. ومن العوامل التى تؤثر سلبياً على التضامن والتكامل العربى انخفاض حجم التبادل التجارى بين تلك الدول،نقص وتخلف التنظيمات الهيكلية فى معظم الأقطار العربية (طرق – موانى – شبكات – مواصلات) عدم وجود أسواق متطورة بالحجم المناسب ، عدم وجود الأنظمة القانونية اللازمة لتيسير وانفتاح العلاقات بين الدول العربية ، سيطرة البيروقراطية والتخلف الإدارى ، والقصور من قبل قادة الرأى والمثقفين والمفكرين العرب فيمايتعلق بإيجاد المناخ اللازم لجمع الشمل العربى والتوحد فى مواجهة القضايا المصيرية والقومية المشتركة.

ومن الملفت للنظر أن هناك ٢٢٠ بليون دولار تخص الأقطار العربية الأعضاء فى منظمة الأوبك من إجمالى فوائد المنظمة البالغة ٢٤٨بليون دولار خلال الفترة من ١٩٧٤م – ١٩٧٩م ولايخفى الدور المصرى فى ارتفاع دور هذه العوائد نتيجة لإرتفاع أسعار البترول نتيجة حرب العاشر من رمضان سنة ١٩٧٣م .

وتنحصر مؤسسات وصناديق التمويل العربية فى :

- الصندوق العربى للإنماء الاقتصادى والاجتماعية ١٩٧٤م
- الصندوق السعودى للتنمية ١٩٧٥م
- صندوق أبو ظبى للإنماء الاقتصادى العربى ١٩٧١م
- المصرف العربى للتنمية الاقتصادية فى أفريقيا ١٩٧٣م
- البنك الإسلامى للتنمية ١٩٧٥م ، – صندوق النقد العربى ١٩٧٦م.

يلاحظ على الصناديق السابقة أنها نشأت فى فترة السبعينات بينما لم يلاحظ وجود مثل هذه المؤسسات قبل هذا التاريخ أو بعده وذلك يعكس غياب الرؤية الإستراتيجية العربية الشاملة واتباع سياسة رد الفعل التى لاتستند إلى أسس العمل الاستراتيجى المنظم وفق خطة قومية واقعية تستجيب للمتطلبات العربية فى كافة المجالات.

ولتفعيل دور المساعدات العربية لمصر فى مجال تمويل التعليم ، لابد من الاعتراف بأن مخرجات النظام التعليمى المصرى تعود بالنفع على شقيقاتها العربية ، باعتبار أن الموارد البشرية المدربة هى حجر الزاوية فى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة فى هذه الدول. كذلك لابد من إعداد حملة إعلامية تشترك فيها النخبة العربية وخبراء ومفكرين ومثقفين من أجل تهيئة الأجواء لتحقيق التضامن العربى. بالإضافة إلى ضرورة اقتناع القيادات السياسية بوحدة المصير العربى والبعد عن المزايدات والنزاعات والاختلافات الأيدولوجية الزائفة والإسراع فى إنشاء السوق العربية المشتركة وتوحيد العملة وإزالة الحواجز الجمركية ، وتحرير التجارة بين الدول العربية كسبيل وحيد للتعايش مع التكتلات المتزايدة على الساحة الدولية .

*محور المساعدات الأجنبية : على الرغم ممايقررة البعض مثل Joal Samoh محرر كتاب Coping With Crisis من أن وكالات المساعدات الدولية لعبت دوراً أساسياً فى تضييق الفجوة بين ميزانيات النفقات التربوية والأموال المتاحة ، إلا أن مؤسسات التمويل الأجنبى والتى تقدم المساعدات بحكم تعريفها وفلسفة أعمالها والإتجاهات الحاكمة لها ، تقدم إلى جانب الأموال توجيهات سياسية بعينها. حيث من المعروف أن أى دولة

لاتستطيع الفوز بـأموال أجنبيـة دون التـأثر بتداعيـات هـذه الأمـوال القادمـة مـن الخـارج. وعلـى الرغـم مـن ذلـك هنـاك مؤسسـات يغلـب عليهـا الطـابع الإنسـانى مثـل اليونسـكو واليونيسيف ، لذلـك يمكـن قبـول هـذا النـوع مـن التمويـل الأجنبـى بحـدود معينـة وبشـكل مرحلى مؤقت للوصول إلى الإستغناء عن هذه المساعدات فى المستقبل .

وعـن المسـاعدات الدوليـة فـى مجـال التعليـم يذهـب جـاك حـلاق إلـى أن التـأثير الإجمـالى للتعـاون الدولـى فـى التعليـم ، يميـل إلىالإنخفـاض تبعـاً للقصـور فـى المـوارد البشـرية والتمويـل والهيـاكل والوقـت ، ويشـير التقريـر السـنوى لليونسـكو عـن اتجاهـات التمويل الخارجى للتعليم عام ١٩٨٦م إلى أن النسبة المئويـة لنصيـب التعليـم مـن إجمـالى مساعدات التنمية التى قدمتهـا البنـوك والصنـاديق المتعـددة الأطـراف لـم تتعـد ٤,١٪ فـى المتوسط.

وهناك مجموعة من العوامل تؤدى إلى انخفاض الإسـتفادة مـن المسـاعدات **الدوليـة بشكل عام وتتمثل فى :**

- خضوع المساعدات الأجنبية لشروط البلد المانح.
- تعجز معظم الدول المستفيدة عن التعاون مع هذه المساعدات الأجنبية بصورة علمية سليمة.
- تعنت الدول المانحة واظهار روح التميز والسيادة.
- حساسية القضايا المتعلقة بالأموال لدى كثير من الأنظمة الحاكمة فى البلاد النامية والمستفيدة.
- نقص المعلومات والبيانات لدى معظم الدول المستفيدة مما يعوق عمليات الرقابة والتقييم.
- الشروط التى تفرضها الدول المانحة.
- فقر معظم الدول المتلقية للمساعدات ممايساعد على قبول شروط الدول المانحة.
- غياب روح الأخوة الإنسانية بين الدول الغنية والدول الفقيرة.
- رغبة الدول المانحة فى تبعية الدول المستفيدة لها .

وفيما يتعلـق بـالعوامل التـى تقلـل مـن إمكانيـة الإسـتفادة مـن المسـاعدات الأجنبيـة فـى القطاع التعليمى فإن من ابرزها :

- انخفاض نصيب التعليم من إجمالى مسـاعدات التنميـة التـى تقدمهـا البنـوك والصنـاديق المتعددة الأطراف.
- ربط المساعدات فى مجال التعليم بشروط تضر بالبلد المتلقى للمعونة.

- عدم التوافق والاتساق بين ظروف الدول المانحة والدول المستفيدة ، وذلك فيمايتعلق بالمساعدات العينية المتمثلة في بعض الأجهزة والأدوات ذات المستوى التكنولوجي المرتفع ، والتى يصعب التعامل معها من قبل أبناء الدول المتلقية.
- عدم وجود خطة واضحة للتنمية التعليمية لدى الدول المستفيدة.
- عدم وجود الإنسجام والتنسيق بين المساعدات التى ترد من مصادر مختلفة.
- عدم وجود نظام لتقويم المشروعات التعليمية التى تستخدم المساعدات الخارجية مما يعوق التوصل إلى موجهات للعمل فى المستقبل.
- عدم وجود سياسات وطنية لتنمية الموارد البشرية ، وذلك يعوق التشجيع على تكوين موارد بواسطة المشاركة الثنائية والدولية بين الشركات المنتجة للسلع والخدمات التعليمية فى البلاد المانحة والبلاد المتلقية .

وقد أورد بعض الخبراء[1]عدة توصيات يجب أن تؤخذ فى الحسبان نحو المساعدات الأجنبية يمكن اعتبارها مسارات لهذا المحور وهى :

- يجب جعل التعليم وتنمية الموارد البشرية قطاع أولوية عليا بالنسبة للمعونة الدولية (بشرط ألا تؤثر على الأمن الثقافى للبلد المتلقى).
- يجب أن تعطى المعونة الخارجية لتنمية الموارد البشرية الاهتمام اللازم ، كمايجب أن يتخذ مفهوماً شاملاً لتنمية الموارد البشرية.
- يجب إعادة النظر فى التعاون الثنائى والمتعدد الأطراف بقصد إحداث تغيرات فى اتجاه تحسين تنمية الموارد البشرية أو بمعنى آخر يجب توسيع الأفق الزمنى للتعاون الدولى فى التعليم. ويعترض الباحث على هذا المسار إذ يرى فى ذلك تثبيط الهمم وانتشار الإتكالية وعدم الإعتماد على الذات.
- ضرورة دعم التنسيق والتكامل التنظيمى فى التعاون الدولى والإستفادةمن برنامج الأمم المتحدة الإنمائى بصفة خاصة.
- يجب أن يكون هناك دعم للسياسات الوطنية لتنمية الموارد البشرية ، وذلك للعمل على توليد الموارد بواسطة المشاركة الثنائية والدولية بين الشركات المنتجة للسلع والخدمات التعليمية فى البلاد المتقدمةوالنامية.

---

١ - جاك جلاق . الإستثمار فى المستقبل تحديد الأولويات فى العالم النامى . ترجمة وفاء حسن ابراهيم . مراجعة جابر عبد الحميد جابر . مركز البحوث التربوية . جامعة قطر ١٩٩٢ ص ٣٩٠ - ٣٩٦ .

- يجب التركيز على مد القدرات المؤسساتية للدول المعانة على المدى البعيد ، وذلك بالتركيز على بناء المؤسسات قومياً.
- يجب دعم المجالات الاستراتيجية لإدارة القطاع التعليمى من خلال طلب الدول النامية من الوكالات الدولية المانحة للمعونات المعونة الفنية فى هذا المجال.
- يجب أن تشمل مشاريع تنمية الموارد البشرية المدعومة خارجياً بصورة منتظمة على مكونات لتحسين الإدارة القومية وإسناد التنفيذ لهذه الإدارة.
- يجب التركيزعلى التعاون بين الدول النامية وكذلك التركيز على شبكات اليونسكو للتطوير التعليمى .

بالإضافة إلى ماسبق هناك بعض الشروط التى تجعل المساعدات الدولية أكثر كفاية وفعالية منها:(١)

- يجب أن يكون لدى الدولة المستفيدة خطة واضحة للتنمية التعليمية.
- ينبغى أن يتحقق أفضل انسجام وتنسيق بين المساعدات التى ترد من مصادر مختلفة.
- ينبغى توفير نظام للتقويم المنظم للمشروعات المختلفة التى تحصل على المساعدات لكى يتم التوصل إلى موجهات للعمل فى المستقبل.
- ينبغى أن يصوغ الطرفان المانح والمستفيد استراتيجية محكمة ، ويحددا أولويات معينة لاستخدام هذه المساعدات.
- يجب استخدام جماعات استشارية من هيئات مشتركة على المستوى القومى والدولى تنسق جهودها نحو تحقيق حاجات الدول المستفيدة .

وبالوقوف على المسارات السابقة ، يرى الباحث أن معظمها مفيد إذا تم العمل بها فى مجال المساعدات الخارجية فى قطاع التعليم ، مع التأكيد على أهمية تنمية الموارد الذاتية والتخطيط للإستغناء عن المساعدات الأجنبية واعتبارها عملية مؤقتة لحل مشكلة ملحة .

* **محور المصادر ذات الطبيعة الخاصة:** ويتضمن هذا المحور كلاً من-الأموال المصادرة من قضايا المخدرات، حيث يشير كتاب (حرب المخدرات)الصادر عن هيئة الآستعلامات الى أن تجارة السموم فى مصر قد بلغ حجمها اكثر ١٥٠٠ مليون دولار سنوياً.

- الأراضى الفضاء والعاطلة والقصور المهجورة بالمدن .

---

١ - ف كومبر : أزمة التعليم فى عالمنا المعاصر ، ترجمة أحمد حيرى كاظم ، عرض حابر عبد الحميد ، دار النهضة العربية ، القاهرة ١٩٧١ ، ص ٢٤٩ - ٢٥٠ .

بالنظر للفقرة السابقة بلاحظ إمكانية تخصيص جزء من الأموال المصادرة وأموال الحراسات ، لتمويل التعليم وتوفير السيولة اللازمة. بالإضافة إلى إمكانية الإستفادة من المنشآت المغلقة كفصول دراسية أو فرض ضريبة عليها تخصص لصالح التعليم.

***محور ترشيد الإنفاق** والذى يمثل أهمية قصوى كماتبين فى الفصل الثانى الخاص بوصف واقع تمويل التعليم والتعليم الفنى على وجه الخصوص إذ ظهر أنه نتيجة لسلبيات الممارسات التمويلية فقد تزايد حجم الفاقد والهدر فى الموارد المتاحة ولم يتحقق الإستثمار الأمثل لهذه الموارد .

ولكى تتم عملية حسن الإستثمار وترشيد الإنفاق لابد من :

- لابد من وضع معايير لتقويم الآداء التمويلى على كافة المستويات .
- لابد من علاج مشكلة تأخير عرض تقارير الجهاز المركزى للمحاسبات على مجلس الشعب ورفع السرية عنها فلايمكن أن يقبل مناقشة المجلس لتقارير عام ١٩٩٣م فى عام ١٩٩٦م ، كما لايقبل التستر عن الإنحرافات والتجاوزات التى تكشف عنها التقارير .

*** المحور المتعلق بضرورة ترقية الوضع الاجتماعى للتعليم الفنى وتطويره :**

يمكن ترقية الوضع الاجتماعى للتعليم الفنى وتطوير هيكله ودمجه فى التعليم الثانوى العام من خلال الإجراءات التالية :

- إعادة صياغة أهداف التعليم الثانوى بشكل عام بما يحقق الجمع بين التعليم الفنى والعام فى هيكل واحد.
- إنشاء مجلس قومى خاص بالتعليم الثانوى بشقيه الثانوى والفنى.
- العمل على الربط بين المؤسسات الإنتاجية والمصانع والشركات فى المجتمع والتعليم الثانوى المتضمن البرامج الفنية.
- الإسراع فى القضاء على الإنفصال بين سياسات التعليم وسياسات العمالة والتوظيف فى مصر.
- الأخذ بنظام التعليم المفتوح الذى يسمح باستمرارية التعليم وإزالة الحواجز المختلفة بين أنواع التعليم المختلفة .

وفى الشكلين التوضيحيين تصوران مقترحان لتجديد التعليم الثانوى فى مصر. والشكل(١) الأول التالى يبين بنية التعليم الثانوى من خلال المدرسة الثانوية العامة الموحدة . ويمكن الإستفادة من هذا التخطيط فى وضع تصور مستقبلى لما يجب أن يكون عليه التعليم الثانوى بشقيه العام والفنى .

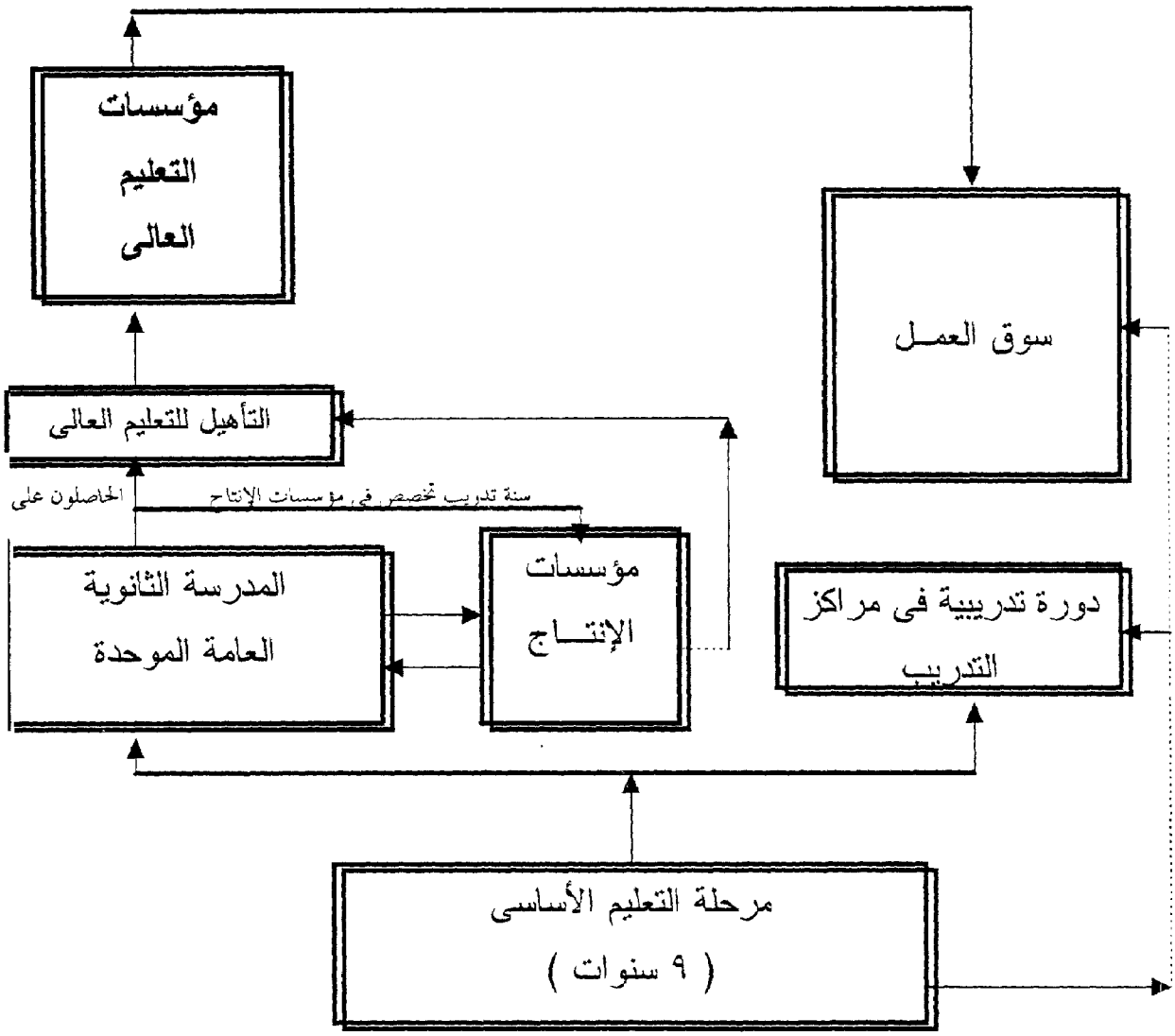

١- *الشكل الأول* : دلال ياسين : تجديد التعليم الثانوى المصرى فى ظل توقعات التغير فى هيكل العمالة حتى عام ٢٠٠٠م ، رسالة دكتوراة ، كلية التربية ، جامعة عين شمس ، ١٩٨٦م ، صـ٣١٨ .

والشكل الثانى لبنية التعليم الثانوى داخل النظام التعليمى[١]. يبين تخطيط آخر فى السلم التعليمى المصرى ويبنى على أساس تغلغل التعليم الثانوى الفنى فى معظم مراحل التعليم من بعد التعليم الأساسى حتى الكليات المختصة بدراسات التقنية ، ويلعب سوق العمل والإنتاج دوراً هاماً فى تقديم الدورات التدريبية والدراسات الفنية فى المرحلة الثانوية الدنيا والمرحلة الثانوية العليا ومابعدها .

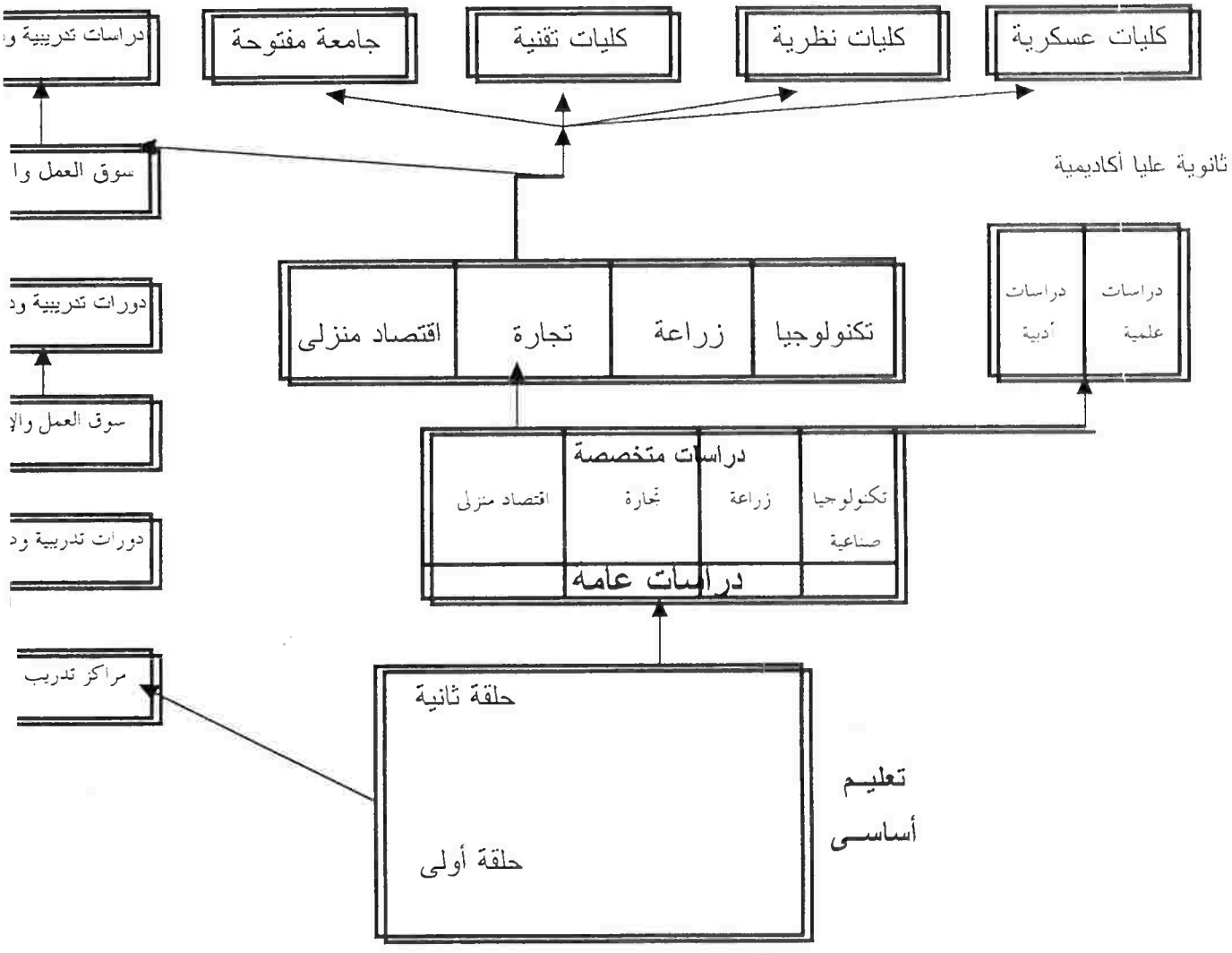

---

١ - *الشكل الثانى* : مجدى عبد اللطيف بسيونى : دراسة تحليلية لبنية التعليم الثانوى ومشكلاته ، رسالة دكتوراة ، كلية التربية ، جامعة المنصورة ، ١٩٩١م . صـ٤٥٨ .

ومن أهم المبادىء التى يستند عليها التصوران السابقان لبنية التعليم الثانوى ، التداخل والترابط بين الأنواع المختلفة للتعليم الثانوى ، واعتبار أن مرحلة التعليم الثانوى وحدة متكاملة وشاملة للتعليم العام والفنى ومرتبطة بماقبلها ومابعدها من مراحل التكامل بين التعليم والتدريب المستمر ، مساهمة مؤسسات الإنتاج فى التدريب والتدريب التحويلى استجابة للمتغيرات المتوقعة .

*** محور ربط الجهود المبذولة فى مجال تطوير وتمويل التعليم والتعليم الفنى بالجهود المختلفة لإعداد القوى العامله:** ويمكن تحقيق ذلك من خلال المسارات التالية:

- تشجيع قطاعات الإنتاج المختلفة بتقديم برامج إعداد للعمال المهرة والفنيين .
- التوسع فى الأخذ بأسلوب المدارس الثانوية الفنية المشتركة بين وزارة التعليم ووزارات أخرى مثل الزراعة والصناعة وغيرها من الوزارات النوعية بالإضافة إلى تكثيف الإشراف التربوى من قبل وزارة التعليم على البرامج المقدمة من قبل المؤسسات والوزارات المعنية بإعداد القوى العاملة.

محور ربط الجهود المبذولة فى مجال تطوير وتمويل التعليم والتعليم الفنى بجهود التنمية الشاملة فى المجتمع المصرى .. ويمكن تحقيق ذلك من خلال المسارات التالية :

- إنشاء وزارة تسمى وزارة المستقبل تهتم برسم سياسات ووضع الإستراتيجيات الشاملة، والتحسب لإتجاهات التغير المستقبلية ، والإعداد لمواجهتها أسوة لما حدث فى السويد عام ١٩٧٣م.
- ضرورة إصلاح الجهاز الضريبى وتشديد الرقابة فى مجال التعامل مع المال العام .
- مراعاة تحقيق الترشيد فى الإنفاق فى جميع قطاعات العمل وتقليص عدد الجهات والمؤسسات التى تتشابه فى أهدافها ، خاصة أن هناك من يرى أن "إدارة الدولة فى مصر تتضمن شبكة معقدة وضخمة من الوزارات والمؤسسات والأجهزة والهيئات تشمل ٣٣ وزارة ، ٧٤ جهاز إدارى ومصلحة حكومية ، ٦٧ هيئة عامة خدمية ، ٥١ هيئة عامة اقتصادية ، ٣٣٤ وحدة إدارة ، وتضم هذه الشبكة حوالى ٤مليون موظف وعلى الرغم من تبعية هذه الشبكة للسلطة السياسية ، إلا أنها مع الممارسة اليومية أصبحت هذه الشبكة مسيطرة على السلطة السياسية التى أصبحت رهينة فى يد أجهزة الإدارة والتنفيذ"[١]. ويمكن تقليص عدد الوزارات بإلغاء بعضها مثل وزارة الثقافة

١- *حازم الببلاوى*: محنة الاقتصاد والاقتصاديين ، دار الشروق ، القاهرة ١٩٨٩م ، صـ٢٦ .

وإسناد عملها لوزارة التعليم. وإلغاء وزارة التعاون الدولى واسناد عملها إلى وزارة الخارجية ، وإلغاء وزارة البترول ودمجها مع وزارة الكهرباء والطاقة وإلغاء وزارة الرى ودمجها مع وزارة الزراعة ، دمج وزارة التخطيط ومعهد التخطيط القومى فى تنظيم واحد وليكن وزارة شئون المستقبل ، إلغاء المجلس الأعلى للشباب والرياضة وتكليف أقسام التربية الرياضية بالمدارس بالقيام بأعماله .

- العمل الجاد من أجل إمتلاك السلاح النووى من خلال رعاية علماء الفيزياء الذرية والنووية ، والإستغناء عن القوى البشرية فى قطاع القوات المسلحة وتوجيهها إلى إستصلاح الأراضى .
- دراسة إمكانية الإستغناء عن بعض الآثار الفرعونية وبيع المتكرر منها فى المزادات الدولية وتوجيه عوائد بيعها لتمويل التعليم ومجالات التنمية الأخرى فى مصر.
- عدم إستخدام مطار القاهرة ليلاً ، خاصة أن هناك ١٥هيئة تعمل فى مطار القاهرة على مدى أربع دوريات تستهلك كهرباء ومياه وأجور من أجل استقبال ثلاث طائرات على أكثر تقدير ، خاصةً أن هناك العديد من الدول المتقدمة لاتستخدم مطاراتها ليلاً .
- هناك أوجه إهمال ينشأ عنها ضياع للمال العام على سبيل المثال القوائم الخشبية المتروكة فى ربوع مصر دون فائدة والتى كانت تستخدم كحوامل لأسلاك التليفونات وقد تم الإستغناء عن معظمها دون الإستفادة منها ، وتقدر قيمة هذه الأخشاب بملايين الجنيهات. كذلك أسلاك الكهرباء والمعدات الكهربية وعربات السكك الحديدية التى تم إحلال وتجديد لها دون الإستفادة منها ببيعها .

ماسبق كان يتعلق بمحاور الترشيد فى مختلف جوانب المجتمع. وفيمايلى بعض الإجراءات التى تؤدى إلى الترشيد فيمايتعلق بمجال العملية التعليمية :

(١) استخدام أسوار المدارس فى بناء محلات وأكشاك تباع أو تؤجر لصالح تمويل التعليم .

(٢) العمل على زيادة إنتاجية النظام المدرسى بتطبيق مبدأ الفعالية ومبدأ الكفاءة .

(٣) خفض كلفة الساعة الدراسية وذلك بتخفيض النفقات الجارية وزيادة عدد الطلاب وتوفير الأجهزة والأدوات اللازمة ، كذلك تخفيض النفقات الرأسمالية بتوفير الدراسة الفنية والتربوية عند بناء المدارس ، حيث يؤدى ذلك إلى هبوط كبير فى تكاليف الأبنية المدرسية ، حيث تشير دراسات اليونسكو حول هذا الموضوع إلى أن تخطيط الأبنية المدرسية فى المملكة المتحدة، أدى إلى تخفيض كلفة الأبنية المدرسية حوالى ٢٠٠مليون جنيه استرلينى .

(٤) تحسين المستوى الكيفى للتعليم ، عن طريق تحسين المحتوى من مناهج وطرق ووسائل إدارة تربوية .

(٥) تجنب الإهدار المدرسى المتمثل فى الرسوب والتسرب ، وإعادة استخدام الكتاب المدرسى لأكثر من عام كماهو حادث فى المملكة العربية السعودية .

وبعـــــد :

هذه بعض التصورات المستقبلية لمايجب أن يكون عليه نظام تمويل التعليم بعامة والتعليم الفنى بخاصة. وتبقى الإستفادة من هذه التصورات والأفكار رهن النظر إليها بعين الإعتبار من قبل من بيدهم إتخاذ القرار وتنفيذه .

أهم نتائج الدراسة

تمثلت المشكلة الرئيسية لهذه الدراسة في التوصل إلى رؤية مستقبلية لتمويل التعليم الفنى فى مصر فى ضوء حاجات المجتمع المصرى من خريجى هذا النوع من التعليم ، ومتطلبات الإنتقال من النظام الإشتراكى الشمولى إلى نظام اقتصاديات السوق وحرية المنافسة استناداً إلى الإتجاهات الجديدة على الساحة الدولية .

وقد اقتضت طبيعة الدراسة استخدام المنهج الوصفى التحليلى فى معالجة المفاهيم والمصطلحات والتعريف بمواقع تمويل التعليم بعامة وتمويل التعليم الفنى بخاصة ، والمشكلات التى يعانى منها كل منهما خاصة مايتعلق منها بالجانب التمويلى. بالإضافة إلى العرض للتحديات الداخلية والخارجية التى تواجه المجتمع المصرى .

كما استخدمت الدراسة المنهج المقارن وذلك عند دراسة النماذج المختلفة لتمويل التعليم فى بعض الدول المتقدمة :

واستعانت الدراسة بمنهج الدراسات المستقبلية ، واستخدمت أسلوب السيناريو كأداة لبناء الرؤية المستقبلية .

وقد بدأ الفصل الأول (الإطار العام للدراسة) بمقدمة وعرض لمشكلة الدراسة وأهدافها وأهميتها وتحديد المصطلحات ، وعرض للدراسات السابقة وعلاقتها بالدراسة الراهنة.

وكان من أهم نتائج الفصل الأول تحديد مفهوم لتمويل التعليم الفنى وهو "عملية رصد الموارد اللازمة لتحقيق الأهداف مع إدارة هذه الأموال واستخدامها الاستخدام الأمثل بأعلى كفاءة ممكنة" ، وينسحب هذا التعريف على تمويل أى مستوى من مستويات التعليم. ومن النتائج الهامة أيضاً أنها بينت أن الدراسات المستقبلية لابد أن تستند إلى معرفة دقيقة بجوانب الحاضر بهدف وضع صور وأشكال ممكنة ومحتملة للمستقبل ، ولم تكن الدراسات المستقبلية وليدة اليوم ولكنها تضرب بجذورها فى عمق التاريخ الإنسانى منذ العصور الأولى .

ثم جاء الفصل الثانى من الدراسة الراهنة لوصف الواقع الحالى لتمويل التعليم والتعليم الفنى على وجه الخصوص بكل سلبياته وإيجابياته وقد بدأ هذا الفصل قبل وصف الواقع

لأشهر تقسيمات مصادر التمويل وأنواع الموارد ، بالإضافة إلى عرض لمعايير تمويل التعليم وأبرز المشكلات التمويلية على المستوى النظرى والمستوى التطبيقى.

وقد أسفر الفصل الثانى عن نتائج منها :

- ليس هناك فلسفة تربوية واضحة المعالم تهدى العمل خاصةً فى مجال تمويل التعليم .
- ضعف الكفاءة البشرية اللازمة للقيام بكافة الأنشطة والأعمال المرتبطة بعملية التمويل.
- عدم وجود شبكة معلومات واضحة ودقيقة تيسر عملية المتابعة والتقييم والمسائلة .
- إن النظام التعليمى لايعمل بمعزل عن الشروط والظروف والمتطلبات والتحديات الخارجية والداخلية للمجتمع ، خاصة فيمايتعلق بالجوانب الاقتصادية والتحول نحو الخصخصة وآليات السوق. وقد أشارت الدراسة إلى أن أهم التحديات الداخلية تتمثل فى زيادة الطلب على التعليم ، وضرورة الإلتزام بالديمقراطية. وأهم التحديات الخارجية المتمثلة فى ثورة التكتلات الاقتصادية والثورة الديمقراطية ، وثورة العلم والتكنولوجيا والمعلومات.

وجاء الفصل الثالث من هذه الدراسة ليعرض للإتجاهات الجديدة فى تمويل التعليم بعامة والتعليم الفنى بخاصة ، من خلال استعراض تمويل التعليم فى مجموعة من الدول المتقدمة تمثل القارات الثلاث الأوربية والآسيوية والأمريكية .

ثم جاء الفصل الرابع ليركز على العرض لنظم تمويل التعليم فى الولايات المتحدة الأمريكية وجمهورية ألمانيا والمملكة المتحدة .

وكان من أبرز نتائج الفصلين السابقين :

- هناك اتجاهاً نحو الدمج والتكامل بين جميع الجهود من كافة القطاعات والتنظيمات فى المجتمع وعلى كافة المستويات.
- التركيز على التطوير المستمر والتغير الدائم نحو الأفضل.

- الإتجاه نحو تعظيم دور القطاع الخاص فى الإسهام فى حل مشكلات المجتمع ، والتركيز على أهمية المبادرة الفردية بالإضافة إلى محاولة إزالة الفواصل والحدود بين المشروع العام والخاص.
- هناك هجوم على مؤسسة التعليم العام والنمط البيروقراطى فى التعليم ، وإرجاع عدم القدرة على المنافسة الاقتصادية إلى عدم فعالية التعليم داخل المدارس.
- هناك اتجاه إلى معاملة المدارس كباقى المؤسسات الإنتاجية الصناعية أو التجارية مع التركيز على قيم المحاسبة والمساءلة فى مجال التعليم.
- من تجربة النمور الآسيوية فى مجال تمويل التعليم لوحظ تكامل جهود القطاع الخاص والإنفاق العام ، كما لوحظ عدم تقلص الإنفاق العام على التعليم فى معظم هذه الدول نتيجة لتبنيها سياسة توفيق الأوضاع الاقتصادية والتحول نحو آليات السوق .
- فى الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا يوجد نظام البون التعليمى Voucher system الذى تقوم فكرته على تلقى الآباء بونات مالية من الحكومة لتعليم أبنائهم ، يدفعونه فى المدرسة التى يختارونها ، وبذلك تمول المدارس عن طريق البونات وأية مصاريف دراسية زائدة عن قيمة هذا البون يتحملها الآباء .
- هناك نظام الضرائب التعليمية التى تستخدم لتمويل التعليم ففى فرنسا توجد ضريبة تسمى ضريبة التلمذة تفرض لتمويل التعليم الفنى والتدريب .
- فى جمهورية ألمانيا يتحمل العبء الأكبر فى تمويل التعليم الفنى والتدريب ، الشركات والمصانع مواقع الإنتاج والقطاع الخاص إلى جانب المشاركة من قبل الغرف التجارية والصناعية والزراعية ، ومساهمة محدودة من قبل الحكومة الفيدرالية .

ويأتى الفصل الخامس بالدراسة التحليلية المقارنة لبيان أوجه التشابه والإختلاف بين مايحدث فى دول العالم المتقدم ومايحدث فى مصر فيمايتعلق بتمويل التعليم ، وذلك من خلال إرجاع هذه الأوجه إلى القوى والعوامل التاريخية والحضارية والسياسية والثقافية.

وفى الفصل السادس قدمت الدراسة الراهنة ثلاثةسيناريوهات لتمويل التعليم ، وهذه السيناريوهات هى :

- سيناريو المواجهة السريعة المباشرة
- سيناريو السوق.
- سيناريو التعبئة الشاملة. ويتضمن كل سيناريو من السيناريوهات الثلاثةتحديد فلسفته وأهدافه ومميزاته بالإضافة إلى المتغيرات والعوامل والقوى الداخلية والخارجية المؤثرة فى كل سيناريو .

وتقوم فلسفة السيناريو الأول على ضرورة قيام الحكومة بحماية الفقراء وضمان تعليمهم بحيث لايصبح فقرهم حائلاً دون حصولهم على حقهم فى التعليم، خاصة فى ظل تزايد الهوة بين الفقراء والأغنياء ، وتقلص الطبقة المتوسطة فى المجتمع المصرى التى تعد زمام الأمان والسلام والاستقرار الاجتماعى.

ومن مزايا هذا السيناريو، رفع ثقة المواطنين بالحكومة والإلتفاف حولها ، واختفاء السلبية والإتكالية. بالإضافة إلى أن هذا السيناريو يمكن من الإستغناء عن المعونة الخارجية والتخلص من تداعياتها على حرية واستقلال القرار الوطنى .

ومن الإنتقادات التى يمكن أن توجه لهذا السيناريو ، القول بأنه سوف يؤثر على الاستثمار فى مصر. ولكن هذا مردوداً عليه بأنه لامساس للأموال الأجنبية فى مصر فى ظل هذا السيناريو .

أما عن سيناريو السوق فتقوم فلسفته على المشاركة بين القطاع الخاص والقطاع الحكومى ، وتعظيم دور القطاع الخاص فى العملية التعليمية وتحقيق المنافسة والمشاركة بين القطاعين العام والخاص على تقديم خدمة تعليمية جيدة وممكنة. وفى ظل التوجه نحو صنع القرار التعاونى والتحول من التطابق والتوحد فى العلم نحو التفرد والتميز والمشاركة فى صنع القرار من أعلى المستويات إلى أدناها .

ومن الإنتقادات التى يمكن أن توجه إلى هذا السيناريو :

- أن البنية الاقتصادية والسياسية والاجتماعية تختلف عن تلك التى تحكم القطاع الخاص فى عدة طرق تؤثر على عملية صنع القرار اللامركزى. والرد على هذا النقد يتمثل فى أن التعليم أصبح صناعة ، وأن الإعتبارات الاقتصادية أصبحت تحكم جميع أوجه النشاط البشرى بما فيها التعليم.

ومن مزايا هذا السيناريو :

- القضاء على السلبية وضعف الآداء وإيجاد المنافسة التى تحقق الجودة والإمتياز والفعالية والكفاءة.
- التخلص من البيروقراطية.
- الإتجاه نحو صنع القرار التعاونى والتركيز على القيادات ذات الكفاءة العالية.
- التحول من التطابق والتوحد إلى التفرد والتميز.
- التوجه نحو حاجات المتعلمين طبقاً لمتطلبات السوق .

السيناريو الثالث (سيناريو التعبئة الشاملة) وهو السيناريو الوسط والذى تقوم فلسفته على عدم صحة الإختيار بين الثنائيات (عام / خاص - تغير / استقرار - جمعى / فردى) ، وذلك لأن هذا يؤدى إلى افتعال إشكالات لاداعى لها بالإضافة إلى أن التمسك بأحد الثنائيات يؤدى إلى اختفاء مظاهر الاعتماد المتبادل بين الظواهر .

ويجمع هذا السيناريو بين مزايا السيناريو الأول والثانى ويتلافى عيوب كل منهما ، كما أنه يحدث نوعاً من التوازن بين الثنائيات وتحقيق الاعتماد المتبادل بين ماهو حكومى وماهو خاص ، وماهو مركزى وماهو لامركزى وبين جميع أنواع التعليم ومستوياته ومراحله المختلفة .

تمويل التعليم الفنى فى جمهورية مصر العربية
فى ضوء الإتجاهات الجديدة (دراسة مستقبلية)

الخلاصـــة

تتحدد مشكلة الدراسة فى التوصل إلى رؤية مستقبلية لتمويل التعليم الفنى فى جمهورية مصر العربية ، فى ضوء احتياجات المجتمع المصرى وتوجهاته الجديدة نحو الاقتصاد الحر وآليات السوق والخصخصة ، وفى ضوء تجارب الدول المتقدمة الممثلة للإتجاهات العالمية المعاصرة ، والتحديات المحلية والإقليمية والعالمية .

وقد استخدمت الدراسة المنهج الوصفى التحليلى ، والمنهج المقارن ، ومنهج الدراسات المستقبلية مع التركيز على السيناريو كأحد أدوات هذا المنهج .

وجاء الفصل الأول كإطار عام للدراسة. **والفصل الثانى** لوصف واقع تمويل التعليم والتعليم الفنى فى مصر. وتناول **الفصل الثالث** الإتجاهات الجديدة فى تمويل التعليم. وقد ركز **الفصل الرابع** على الدراسة التحليلية لتمويل التعليم والتعليم الفنى فى الولايات المتحدة الأمريكية وجمهورية ألمانيا والمملكة المتحدة. وقدم **الفصل الخامس** دراسة تحليلية مقارنة للجوانب النظرية والممارسات العملية لتمويل التعليم فى الدول المتقدمة ومصر مع بيان أوجه التشابه والإختلاف فى ضوء العوامل التاريخية والسياسية والثقافية. ثم جاء الفصل السادس ليقدم ثلاث سيناريوهات بديلة ومحتملة لتمويل التعليم بعامة والتعليم الفنى بخاصة .

وعن أهم النتائج التى أسفرت عنها الدراسة الراهنة : إثبات إمكانية حل مشكلات التعليم المصرى بمافيه التعليم الفنى ، وذلك بالإعتماد على الذات والأموال المصرية الطائلة الموجودة بحوذة مجموعة الأثرياء المصريين ، وفوائض النقد الأجنبى فى البنوك المصرية والودائع المتراكمة بها . مع الأخذ فى الإعتبار مشروعية الأساليب والآليات المستخدمة لتحقيق ذلك بما لايتعارض مع الدستور .

المراجع

المراجع

أولاً : مراجع باللغة العربية وتشمل :

(١) القوانيـــن :

(١) ***جمهورية مصر العربية*** : القانون ١٣٩ لسنة ١٩٨١م بشأن قانون التعليم ، بملحق التقرير المبدئى لمجلس الشورى ١٩٩٧م عن استراتيجية التعليم الفنى فى مصر .

(٢) ـــــــــــــــ : القانون رقم ٢٦١ لسنة ١٩٥٦ بشأن التعليم التجارى ، ملحق التقرير المبدئى لمجلس الشورى عن استراتيجية التعليم الفنى فى مصر .

(٣) ـــــــــــــــ : القانون رقم ٢٦٢ لسنة ١٩٥٦م بشأن التعليم الزراعى بملحق التقرير المبدئى لمجلس الشورى ١٩٩٧م استراتيجية التعليم الفنى فى مصر .

(٤) ـــــــــــــــ : القانون ٢٢ لسنة ١٩٥٦ بشأن التعليم الصناعى ، ملحق التقرير المبدئى لمجلس الشورى ١٩٩٧م عن استراتيجية التعليم الفنى فى مصر .

(٥) ـــــــــــــــ : دستور جمهورية مصر العربية وزارة الإعلام ، مطابع الهيئة العامة للإستعلامات ، ١٩٩٤م .

(٦) ـــــــــــــــ : قانون التعليم رقم ١٣٩ لسنة ١٩٨١م ، الهيئة العامة للمطابع الأميرية ، ط٥ ، القاهرة ، ١٩٩٢ .

(٢) الخـــطط:

(١) ***وزارة التخطيط*** : الخطة الخمسية الثالثة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ٩٣/٩٢ - ١٩٩٧/٩٦م وعامها الأول ١٩٩٣/٩٢م ، المجلد الأول .

(٢) ـــــــــــــــ : خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية لعام ١٩٩٧/٩٦م ، العام الخامس من الخطة الخمسية الثالثة ٩٣/٩٢ - ١٩٩٧/٩٦م ، المجلد الأول ، المكونات الرئيسية القطاعية ، إبريل ١٩٩٦م .

(٣) ـــــــــــــــ : الخطة الخمسية الرابعة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية إبريل ١٩٩٧م ، المجلد الثانى .

(٤) ـــــــــــــــ : الخطة الخمسية الرابعة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ٩٨/٩٧ . ٢٠٠٢/٢٠٠١م ، المجلد الثالث ، الجزء الأول ، إبريل ١٩٩٧م .

(٥) ***ج.م.ع وزارة التخطيط*** : قطاع التعليم ، الحساب الختامى ، الخطة الخمسية الثانية ٨٨/٨٧ - ١٩٩٢/٩١م .

(٦) ***وزارة التربية والتعليم*** : الاستخدامات الاستثمارية ، الخطة الخمسية الرابعة ٩٧ - ٢٠٠٢م ، جهة الإسناد ، الهيئة العامة للأبنية التعليمية .

(٧) ***وزارة المالية الإدارة العامة للموازنة*** : كتاب دورى رقم (٦) ١٩٩٣م بشأن متابعة التنفيذ الفعلى للموازنة العامة للدولة ، الهيئات الاقتصادية للسنة المالية ١٩٩٣/٩٢م .

(٣) المؤتمرات والتقارير :

(أ) المؤتمرات :

(١) ***المؤتمر القومى لتطوير التعليم*** ، المجلس الأعلى للجامعات،١٤-١٦يوليو ١٩٨٧م .

(٢) ***المؤتمر الأول للتعليم العالى*** ، وزارة التعليم العالى ، ٨-٩يناير ١٩٩٢م

(٣) ***المؤتمر الثانى عشر لرابطة التربية الحديثة*** بالإشتراك مع جامعة المنصورة ٦-٨ محرم ١٤١٣هـ ، ٧-٩ يوليو ١٩٩٢م .

(٤) ***المؤتمر السنوى التاسع لقسم أصول التربية*** (التعليم العالى بين الجهود الحكومية والأهلية) ، ٢٧-٢٨ جمادى الآخر ، ٢٢-٢٣ ديسمبر ١٩٩٢م ، كلية التربية ، جامعة المنصورة .

(٥) ***المؤتمر العلمى السنوى الثالث عشر لرابطة التربية الحديثة*** بالإشتراك مع كلية التربية ، جامعة عين شمس ، (مستقبل التعليم الفنى فى مصر) ، ١٣-١٥ يوليو ١٩٩٣م.

(٦) ***المؤتمر التاسع والعشرون لجامعة خريجى المعهد القومى للإدارة العليا*** ، الإسكندرية ١٩٩٣/١٠/٣٠م .

(٧) ***المؤتمر السنوى العاشر لقسم أصول التربية ، جامعة المنصورة*** ، ٢١-٢٢ ديسمبر ١٩٩٣م .

(٨) ***المؤتمر الخامس لوزراء التربية والتخطيط فى الدول العربية*** ، القاهرة ، ١١-١٤يونيو ١٩٩٤م .

(٩) ***المؤتمر الرابع عشر لرابطة التربية الحديثة*** بالإشتراك مع كلية التربية ، جامعة عين شمس (التعليم والإعلام) ، ١١ - ١٣ يوليو ١٩٩٤م .

(١٠) ***المؤتمر الأول لربط الجامعة بالصناعة*** ، جامعة المنصورة ، المنعقد بمركز إعداد القادة بالجهاز المركزى للتنظيم والإدارة ، ٢٢ - ٢٤ مارس ١٩٩٤م .

(١١) ***المؤتمر السنوى الرابع لنظم التعليم*** ، عالم العمل ، الجمعية المصرية للتربية المقارنة بالإشتراك مع الجامعة العمالية ، ٢٠ -٢١ يناير ١٩٩٦م .

(١٢) ***المؤتمر القومى لتطوير إعداد المعلم وتدريبه ورعايته*** ، القاهرة ، ٦-٨ نوفمبر ١٩٩٦م الجمعية المصرية للتنمية والطفولة بالإشتراك مع وزارة التعليم . كتاب المائدة المستديرة للخبرات الدولية ، وكذلك كتاب التقرير النهائى والتوصيات الصادر فى ٩ نوفمبر ١٩٩٦ .

(ب) التقاريـــــر :

(١) ***البنك الدولى*** عرض إقليمى للوسائل البديلة للتدريب المهنى والتعليم الفنى ، التقرير النهائى ، يوليو ١٩٨٦م .

(٢) ***المجالس القومية المتخصصة*** : تقرير المجلس القومى للتعليم والبحث العلمى والتكنولوجيا ، الدورة الرابعة عشر ، يونيو ١٩٨٧م ، الدورة الثامنة عشرة ، ١٩٩١/٩٠م .

(٣) ***مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام*** ، والدورة التاسعة عشرة ، سبتمبر ١٩٩١م ، يونيو ١٩٩٢م التقرير الاستراتيجى العربى ، القاهرة ١٩٩٣/٩٢م.

(ج) الدوريات والمجلات العلمية :

(١) ***مستقبل التربية*** : الصادر عن اليونسكو ، العدد الأول ، ١٩٨٢م .

(٢) ***العلوم الاجتماعية*** : الصادرة عن جامعة الكويت ، وعلى وجه الخصوص ، المجلد الثالث عشر ، العدد الثالث ، خريف ١٩٨٥م ١٤٠٦هـ .

(٣) ***مجلة رسالة الخليج*** : العدد الحادى والعشرون ، السنة السابعة ، مكتب التربية العربى لدول الخليج ١٤٠٧هـ ، ١٩٨٧م .

(٤) ***عالم الفكر*** : الصادرة عن وزارة الإعلام بالكويت ، خاصة المجلد الثامن عشر ، العدد الرابع ، يناير - فبراير - مارس ١٩٨٨م ، المجلد التاسع عشر ، العدد الثانى يوليو - أغسطس - سبتمبر ١٩٨٨م .

(٥) ***مستقبليات*** (مجلة التربية الفصلية) الصادرة عن اليونسكو ، العدد (٦٩) المجلد (٢١)، العدد (٣) ، ١٩٩١م وكذلك المجلد (١٩) ، العدد الأول ١٩٨٩م .

(٦) ***المجلة الاقتصادية*** : البنك المركزى المصرى ، المجلد الثلاثون ، العدد الأول ، القاهرة ١٩٩٠/٨٩م .

(٧) ***الوحدة*** : الصادرة عن المجلس القومى للثقافة العربية ، المغرب ، خاصة العدد (٨٦) ، نوفمبر ١٩٩١م.

(٨) ***مجلة السكان (بحوث ودراسات)*** : العدد (٤٢) ، مركز الأبحاث والدراسات السكانية، الجهاز المركزى للتعبئة والإحصاء ، ١٩٩١م .

(٩) ***عالم الاقتصاد*** : الصادرة عن دار الدراسات الاقتصادية ، لندن ، مطابع الأهرام التجارية ، مصر ، السنة الأولى ، العدد (١١) ، ديسمبر ١٩٩٢م .

(١٠) ***المسلم المعاصر*** : الصادرة عن مؤسسة المسلم المعاصر ، المعهد العالى للفكر الإسلامى ، الأعداد (٦١) محرم ١٤١٢هـ ، أغسطس ١٩٩١م ، الأعداد ٦٥ ، ٦٦ ، ٦٢، ٦٤ ، ٦٩ ، ٧٠ ، ٧١ ، ٧٢ .

(١١) ***التربية والتعليم*** : الصادرة عن وزارة التربية والتعليم والمركز القومى للبحوث التربوية والتنمية ، القاهرة ، المجلد الثالث ، العدد السابع ، يونيو ١٩٩٣م ، العدد الثامن المجلد الثالث ، ديسمبر ١٩٩٤م .

(١٢) ***التربية والتنمية*** : الصادرة عن مركز التنمية البشرية والمعلومات ، القاهرة ، العدد (٢ ، يناير ١٩٩٣م) .

(١٣) ***المجلة المصرية للتخطيط والتنمية*** : المجلد الثانى ، العدد الأول ، معهد التخطيط القومى ، القاهرة ، يونيو ١٩٩٤م .

(١٤) ***دراسات تربوية*** : الصادرة عن رابطة التربية الحديثة ، القاهرة، (أعداد متفرقة) .

(١٥) ***مجلة العلوم التربوية*** : المجلد الأول ، العدد الثانى ، معهد الدراسات والبحوث التربوية ، جامعة القاهرة ، سبتمبر ١٩٩٤م .

(١٦) ***الأهرام الاقتصادى*** الصادرة عن مؤسسة الأهرام ، العدد (٦١١) الصادرة فى ١٩٨٠/٩/٢٩م ، العدد ١٤٤٩ ١٤/١٠/١٩٩٦م .

(١٧) ***أكتوبر*** الصادرة عن مؤسسة الأهرام : العدد (٩٦٢) الصادر فى ١٩٩٥/٤/٢٠ م .

(٥) الرسائل العلمية :

(١) ***ابتسام محمد السمحاوى*** : تمويل التعليم الأساسى فى ضوء تجارب الدول الأخرى، رسالة ماجستير ، كلية التربية ، جامعة عين شمس ، ١٩٨٥م .

(٢) ***إبراهيم أحمد السيد*** : التخطيط التربوى فى التعليم الصناعى فى مصر – دراسة تقويمية ، رسالة دكتوراة غير منشورة ، كلية التربية ، جامعة المنصورة ، ١٩٨٢م .

(٣) ***إبراهيم عباس الزهيرى*** : الطلب الاجتماعى على التعليم الفنى فى مصر ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية بدمياط ، جامعة المنصورة ، ١٩٨٩م .

(٤) ***إبراهيم محمود محمد عوض*** : البطالة بين المتعلمين فى مصر ، رسالة ماجستير ، قسم الإحصاء السكانى ، معهد الدراسات والبحوث الإحصائية ، جامعة القاهرة، ١٩٩٥م.

(٥) ***أحمد محمد الشناوى*** : التغيرات الاقتصادية والاجتماعية فى جمهورية مصر العربية وأثرها على تحول النظرة نحو التعليم الفنى ، رسالة دكتوراة غير منشورة ، كلية البنات، جامعة عين شمس ، ١٩٨٣م .

(٦) ***ثروت عبد الباقى أحمد حبيب*** : العائد الاقتصادى من التعليم الثانوى الفنى فى مصر وأثر مشروع رأس المال الدائم للتعليم والإنتاج عليه ، رسالة دكتوراة ، كلية التربية ، جامعة الزقازيق ، ١٩٨٦م .

(٧) ***حشمت عبد الحكيم محمد بن فراج*** : تصور مقترح للمشاركة الشعبية ، رسالة دكتوراة ، كلية التربية ، جامعة الأزهر ، ١٩٩٤م .

(٨) ***دسوقى حسين عبد الجليل*** : الكفاية الخارجية للتعليم الثانوى الصناعى فى مصر ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية ، جامعة عين شمس ١٩٨١م .

(٩) ***دلال ياسين*** : تجديد التعليم الثانوى فى مصر فى ظل توقعات التغير فى هيكل العمالة فى عام ٢٠٠٠م ، رسالة دكتزراة ، غير منشورة ، كلية التربية ، عين شمس ، ١٩٨٦م .

(١٠) ***رويدا صبحى محمد سليم*** : إعداد معلم المعاهد الفنية الصناعية ، دراسة مقارنة بين مصر وانجلترا ، رسالة ماجستير ، معهد الدراسات والبحوث التربوية ، جامعة القاهرة ، ١٩٩٦م .

(١١) ***سامية مصطفى كمال*** : الجدوى الاقتصادية للتعليم العالى فى مصر ، رسالة دكتوراة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ١٩٩٠م .

(١٢) ***سعاد زكى أحمد*** : اتجاهات التلاميذ نحو التعليم الفنى ، قياسها – تباينها – تعديلها، رسالة دكتوراة غير منشورة ، كلية البنات ، جامعة عين شمس ، ١٩٨١م .

(١٣) ***سيد سالم موسى سالم*** : تطوير التعليم الفنى الصناعى نظام الخمس سنوات ، (دراسة مقارنة) ، رسالة دكتوراة ، كلية التربية ، جامعة الزقازيق ، ١٩٩٤م .

(١٤) ***شبل بدران محمد الغريب*** : الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للتعليم المصرى فى الفترة من ١٩٥٢ – ١٩٦٧م ، رسالة دكتوراة غير منشورة ، كلية التربية ، جامعة طنطا ، ١٩٨٢م .

(١٥) ***شكرى عباس حلمى*** : تطور تمويل التعليم الإبتدائى فى جمهورية مصر العربية من أوائل القرن التاسع عشر حتى عام ١٩٥٢م / رسالة ماجستير ، كلية التربية ، جامعة عين شمس ، ١٩٧٠ .

(١٦) ـــــــــــــــ : تمويل وتكلفة تعليم الكبار مع التركيز على برامج محو الأمية ، رسالة دكتوراة ، كلية التربية ، جامعة عين شمس ، ١٩٧٣م .

(١٧) ***عادل عبد العزيز أحمد مهنى*** : دور تخطيط التعليم الفنى فى التنمية الاقتصادية ، رسالة ماجستير ، كلية التجارة ، جامعة الأزهر ، ١٤١٠هـ ، ١٩٨٩م .

(١٨) ***عبد التواب عبد اللاه عبد التواب*** : تكافؤ الفرص فى التعليم الثانوى فى جمهورية مصر العربية وتأثره بالأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للتلاميذ ، دراسة ميدانية ، كلية التربية ، جامعة أسيوط ، ١٩٧٨م .

(١٩) ***عبد السلام أحمد إبراهيم*** : المتغيرات المجتمعية وسياسة التعليم الصناعى فى مصر من الفترة ١٩٥٢م - ١٩٨١م ، رسالة ماجستير ، كلية التربية ، جامعة عين شمس ، ١٩٩٣م .

(٢٠) ***عبد الغنى سيد أحمد عبود*** : دراسة مقارنة لتمويل التعليم فى الجمهورية العربية المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد السوفيتى وفرنسا ، وانجلترا ، رسالة ماجستير ، كلية التربية ، عين شمس ، ١٩٦٥م .

(٢١) ***عبد الله محمد الشناوى*** : دراسة للإنفاق الحكومى على التعليم وأثره على هيكل العمالة فى مصر ، رسالة ماجستير ، كلية التجارة ، جامعة الزقازيق ، ١٩٩٣م .

(٢٢) ***على صالح جوهر*** : العائد الاقتصادى من التعليم الثانوى التجارى فى مصر ، رسالة ماجستير ، كلية التربية ، جامعة المنصورة ، ١٩٧٧م .

(٢٣) ***على محمود رسلان*** : اتجاهات السياسة التعليمية فى مصر منذ عام ١٩٥٢م إلى ١٩٧٠م رسالة دكتوراة غير منشورة ، كلية التربية ، جامعة الأزهر ، ١٩٧٤م .

(٢٤) ***فتحى محمد محمود مصطفى العراقى*** : مشكلات تمويل تعليم ماقبل الجامعى بالأزهر ، رسالة دكتوراة، كلية التربية ، جامعة الأزهر ، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م .

(٢٥) ***فرغلى جاد أحمد حسين*** : دراسة مقارنة للعلاقة بين سلطات الإدارة التعليمية والمحلية فى انجلترا والولايات المتحدة الأمريكية وجمهورية مصر العربية ، رسالة ماجستير ، كلية التربية ، جامعة أسيوط ، ١٩٧٩م .

(٢٦) ***كمال عزيز عبد المسيح*** : دراسة ميدانية لبعض مشكلات المدارس الثانوية الصناعية فى جمهورية مصر العربية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية ، جامعة عين شمس ، ١٩٧٧م .

(٢٧) ***ماجدة أحمد إسماعيل*** : إيرادات الدولة فى ظل الزكاة ودور الزكاة فى الحد من تزايد عجز الموازنة العامة للدولة ، دراسة تطبيقية فى جمهورية مصر العربية خلال الفترة ٧٩ - ١٩٨٤/٨٣م ، كلية التجارة ، جامعة الزقازيق ، ١٩٨٧م .

(٢٨) ***مجدى عبد اللطيف بسيونى*** : دراسة تحليلية لبنية التعليم الثانوى ومشكلاته رسالة دكتوراة ، كلية التربية ، جامعة المنصورة ، ١٩٩١م .

(٢٩) ***محمد حسنين عبده العجمى*** : نموذج لإتخاذ القرار فى الإدارة التعليمية بجمهورية مصر العربية ، رسالة دكتوراة ، جامعة المنصورة ، ١٩٩٢م .

(٣٠) ***محمد سامى الشيخ*** : الإطار المحاسبى لتحديد وعاء زكاة عروض التجارة والصناعة ، رسالة ماجستير ، كلية التجارة ، جامعة عين شمس .

(٣١) ***محمد شفيق السكرى*** : الإنفاق العام على التعليم ووسائل تحطيطه ، رسالة ماجستير ، كلية التجارة ، جامعة الإسكندرية ، ١٩٧٥م .

(٣٢) ***محمد صبرى عبد المنعم الحوت*** : استراتيجية التعليم الفنى فى مصر ودورها فى التنمية الاقتصادية ، رسالة ماجستير ، كلية التربية ، جامعة الزقازيق ، ١٩٧٩م .

(٣٣) ***محمد محمد أحمد حليمة*** : دراسة تحليلية لدور رؤوس الأموال الأجنبية فى تنمية الاقتصاد المصرى فى ظل سياسة الانفتاح الاقتصادى ، رسالة دكتوراة ، كلية الحقوق ، ١٩٩٥م .

(٣٤) ***محمود عطا مسيل*** : أساليب تطوير التعليم العام ، دراسة مقارنة ، رسالة دكتوراة، كلية التربية ، جامعة الزقازيق ، ١٩٩٢م.

(٣٥) ***مسلم محمد عليوه حميد*** : نظام إدارة المدرسة الثانوية فى مصر وأثره على الآداء المدرسى ، دراسة ميدانية ، رسالة دكتوراة ، كلية التربية ، جامعة الزقازيق ، ١٩٩٥م .

(٣٦) منصور السعيد على شيته : دراسة مقارنة لدور التعليم الصناعى فى التنمية الصناعية فى جمهورية مصر العربية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية ، جامعة عين شمس ، ١٩٧٦م .

(٣٧) ***مهدى محمد عامر*** : ربط تخطيط التعليم بتخطيط القوى العاملة فى جمهورية مصر العربية بالتطبيق على مرحلتى التعليم الثانوى والتعليم الجامعى ، رسالة دكتوراة غير منشورة ، كلية التجارة ، جامعة المنوفية ، ١٩٩٠م .

(٣٨) ***نجدة إبراهيم على سليمان*** : تطوير الإدارة المحلية فى التعليم ، رؤية مستقبلية ، رسالة دكتوراة ، معهد الدراسات والبحوث التربوية ، جامعة القاهرة القاهرة ، ١٩٩٧م .

(٣٩) ***نهى حامد عبد الكريم*** : عملية صنع السياسة فى الولايات المتحدة الأمريكية وجمهورية مصر العربية (دراسة مقارنة) ، رسالة دكتوراة معهد الدراسات والبحوث التربوية ، جامعة القاهرة ، ١٩٩٦م .

(٤٠) ***هادية رشاد أبو كلية*** : العائد الاقتصادى من التعليم الثانوى الصناعى فى مصر رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية ، جامعة المنصورة ، ١٩٨٦م .

(٤١) ***همام بدراوى زيدان*** : دراسة تقويمية لخريجى المدارس الفنية الصناعية نظام السنوات الخمس بعد الإعدادية ، رسالة دكتوراة غير منشورة ، كلية التربية ، جامعة عين شمس ، ١٩٨٢م .

(٤٢) ***وحيد محمد مهدى*** : ربط تخطيط التعليم بتخطيط القوى العاملة فى جمهورية مصر العربية ، رسالة ماجستير ، كلية التجارة ، جامعة عين شمس ، ١٩٨٩م .

(٤٣) ***يسرية مفازى شعير*** : اقتصاديات التعليم ومحاولة لقياس العائد الاقتصادى من التعليم الجامعى فى مصر ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، ١٩٨٣م .

(٦) الكتـــب :

(١) ***إجلال محمود السباعى ، خيرى على إبراهيم*** : المشاركة الشعبية فى التعليم مفهومها ، مجالاتها ،دراسة ميدانية ، المركز القومى للبحوث التربوية، ١٩٨٦م .

(٢) ***أحمد إسماعيل حجى*** : نظام التعليم فى مصر ، دار النهضة العربية ، ١٩٩١م .

(٣) ـــــــــــــــ : المعونة الأمريكية للتعليم فى مصر ، سلسلة قضايا تربوية عالم الكتب ، ١٩٩٢م.

(٤) ـــــــــــــــ : الإدارة المدرسية ، مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة ، ١٩٩٥م .

(٥) ***أحمد جامع*** : النظرية الاقتصادية الجزء الثانى ، التحليل الاقتصادى الكلى ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٧٦م .

(٦) ***أحمد سيد محمد*** : الدليل إلى منهج البحث العلمى ، دار المعارف ، ط١ ، ١٤٠٥هـ، ١٩٨٥م .

(٧) ***أحمد شوقى*** : العلم ثقافة المستقبل ، المكتبة الأكاديمية ، القاهرة ، ١٩٩٣م .

(٨) ***أحمد فتحى سرور*** : تطوير التعليم فى مصر ، سياسته واستراتيجيته وخطة تنفيذه التعليم قبل الجامعى ، وزارة التربية والتعليم ، الجهاز المركزى للكتب الجامعية والمدرسية ، وزارة التعليم ج.م.ع ، ١٩٨٩م .

(٩) ***أحمد عبد الحليم عطية*** : القيم فى الواقعية الجديدة عند رالف بارتون ، دار الثقافة للنشر والتوزيع ، القاهرة ، ١٤٠٩ هـ ، ١٩٨٩م .

(١٠) ***أحمد على الحاج محمد*** : التخطيط التربوى إطار لمدخل تنموى ، المؤسسة الجامعية للدراسات ، دار النشر والتوزيع ، ط١ ، بيروت ، ١٩٩٢م .

(١١) ***إدوين راشاور*** : اليابانيون ، سلسلة عالم المعرفة (١٣٦) ، المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب ، الكويت ، شعبان ١٤٠٩هـ ، أبريل ١٩٨٩م .

(١٢) ***أسامة عبد الحليمن مصطفى*** : إدارة الأفراد ، تجارة الزقازيق ، ١٩٨٦م .

(١٣) ***إسكندر شيتان ويوسف سلامة*** : مقاربة اقتصادية لتخطيط التربية وفقاً لمعدلات المردود ، المركز التربوى للبحوث والإنماء ، وزارة التربية ، بيروت ، لبنان (د.ت) .

(١٤) ***الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء*** : دليل المدارس الثانوية الفنية التجارية، الزراعية ، الصناعية (طبقاً للعام الدراسى ١٩٩١/٩٠م) (٧٣-١٤٣٣١-٩٢) سبتمبر ١٩٩٢م .

(١٥) ـــــــــــــــــــــــــــ : النشرة السنوية لبحث العمالة بالهيئة فى مصر (٧١-١٢٥٢٥/٩٢) .

(١٦) ـــــــــــــــــــــــــــ : دليل التصنيف المهنى بجمهورية مصر العربية (٩٨-١٢٠١٤/٩٣) إبريل ١٩٩٣م .

(١٧) ـــــــــــــــــــــــــــ : كتاب الجيب الإحصائى ، العدد الثانى، أكتوبر ١٩٩٣م .

(١٨) ***السيد الحسينى*** : التنمية والتخلف ، دراسة تاريخية بنائية ، دار المعارف ، ط٣ ، ١٩٨٥م .

(١٩) ***اللجنة العامة للبيئة والتنمية*** : مستقبلنا المشترك ، عالم المعرفة ١٤٢ ، المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب ، الكويت ، ١٤١٠هـ أكتوبر ١٩٨٩م .

(٢٠) ***المجالس القومية المتخصصة*** : التعليم الفنى ودوره فى إعداد القوى العاملة ، العدد التاسع من سلسلة مصر حتى عام ٢٠٠٠م ، القاهرة ، ١٩٨٠م .

(٢١) ـــــــــــــــــــــ : المستقبليات والمجتمع المصرى ، رئاسة الجمهورية ، القاهرة ، ١٩٨٦م .

(٢٢) ***المركز القومى للبحوث التربوية والتنمية*** : تطوير التعليم فى جمهورية مصر العربية ، القاهرة ١٩٩٤م.

(٢٣) ***أمانى قنديل (محررة)*** : القطاع الخاص والسياسات العامة فى مصر ، مركز البحوث والدراسات السياسية ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، ١٩٨٩م .

(٢٤) ***أنطون حبيب رحمة*** : اقتصاديات التعليم ، مطبعة خالد بن الوليد ، دمشق ، ١٤٠٨/١٤٠٩هـ ، ١٩٨٨/٨٧م .

(٢٥) ***أنور عبد الملك وآخرون*** : مفاتيح استراتيجية جديدة للتنمية ، ترجمة محمد حسام محمد لطفى ، الشعبة القومية المصرية لليونسكو ، ١٩٨٨م .

(٢٦) ***ثروت محمد على*** : دراسة تحليلة للإنفاق الحكومى وآثاره على التنمية مع التركيز على القطاع الصناعى ، مذكرة خارجية صـ١٩٧ ، معهد التخطيط القومى ١٩٩٠م .

(٢٧) ***جابر عبد الحميد جابر ، أحمد خيرى كاظم*** : مناهج البحث فى التربية وعلم النفس ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٨٧م .

(٢٨) ***جاك أتالى*** : الألفية الجديدة ، الرابحون الخاسرون فى النظام العالمى القادم (تلخيص) ، المركز القومى للبحوث التربوية والتنمية بالإشتراك مع وزارة التعليم ، قطاع الكتب ، ١٩٩٥م .

(٢٩) ***جاك حلاق*** : الاستثمار فى المستقبل ، تحديد الأولويات فى العالم النامى ترجمة وفاء حسن إبراهيم ، مراجعة جابر عبد الحميد جابر ، مركز البحوث التربوية ، جامعة قطر ، ١٩٩٢م .

(٣٠) ***جاك لوب*** : العالم الثالث وتحديات البقاء ، ترجمة أحمد فؤاد بلبع ، سلسلة عالم المعرفة (١٠٤) ، المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب ، الكويت ، ذى القعدة ١٤٠٦هـ ، أغسطس ١٩٨٦م .

(٣١) ***جلال أبو الدهب*** : أصول الاقتصاد ، جزء أول ، مكتبة عين شمس ، القصر العينى ، القاهرة ، (د.ت) .

(٣٢) ***جلال شافعى*** : فلسفة وأساليب المراجع الحديثة ، مكتبة المدينة ، الزقازيق

(٣٣) ***جمهورية مصر العربية*** : مشروع مبارك القومى ، انجازات التعليم خلال عامين ، مطبعة الشروق ، ١٩٩٣م .

(٣٤) ـــــــــــــــ : وزارة التربية والتعليم ، إنجازات التعليم فى أربع أعوام، أكتوبر ١٩٩٣.

(٣٥) ***جورج بوش*** : أمريكا عام ٢٠٠٠م ، استراتيجية للتربية ، ترجمة وعرض وتحليل محمد عزت عبدالموجود ، جامعة قطر ، مركز البحوث التربوية ، الدوحة ، قطر ، فبراير ١٩٩٢م .

(٣٦) ***حازم الببلاوى*** : علم المستقبل على أبواب عصر جديد ، دار الشروق ، ط٣

(٣٧) ـــــــــــــــ : مقدمة فى علم الاقتصاد ، مراجعة أحمد جامع ، القاهرة ١٩٩٢م.

(٣٨) ***حامد عمار*** : التنمية البشرية فى الوطن العربى المفاهيم والمؤشرات والأوضاع ، القاهرة ، ١٩٩٢م .

(٣٩) ***حامد عمار*** : فى تطوير القيم التربوية – رأى آخر ، دار سعاد الصباح للتراث ، القاهرة ، ١٩٩٢م.

(٤٠) ***حسن أحمد توفيق*** : التمويل والإدارة المالية فى المشروعات التجارية ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ٧٣/١٩٩٧٤م .

(٤١) ـــــــــــــــ : الإدارة العامة ، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية، القاهرة.

(٤٢) ***حسن عباس زكى*** : التحديات التى يواجهها العالم العربى والإسلامى من الناحية الاقتصادية ، كُتيب الأهرام الاقتصادى ، ٤يوليو ١٩٩٤م .

(٤٣) ***حسن عبد الحميد العطار ، ألفت مندور*** : دراسة فى المحاسبة القومية ، مكتبة التكامل ، الزقازيق ، ١٩٩٣م .

(٤٤) ***حسن محمد عبد الشافعى*** : المعلومات التربوية طبيعتها ومصادرها وخدماتها ومجالات الإفادة منها ، الدار المصرية اللبنانية ، ط١ ، ١٩٩٢/٤/٢م .

(٤٥) ***خيرى على إبراهيم ، إجلال محمود السباعى*** : المشاركة الشعبية فى التعليم مفهومها ومجالاتها ووسائل تنميتها ، دراسة ميدانية ، المركز القومى للبحوث التربوية ، ١٩٨٦م .

(٤٦) ***راشد البراوى*** : الموسوعة الاقتصادية ، دار النهضة العربية ، ١٩٧٤م .

(٤٧) ***راينر أورتليب*** : التعليم المهنى فى النظام المزدوج فى جمهورية ألمانيا الإتحادية ، ترجمة هشام نصيف مكى ، بون ، ألمانيا ، ١٩٩٢م .

(٤٨) ***رمزى زكى*** : التاريخ النقدى للتخلف ، سلسلة عالم المعرفة (١١٨) ، المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب ، الكويت ، ١٩٨٧م .

(٤٩) ***[illegible]*** : المشكلة السكانية وخرافة المالتوسية الجديدة ، سلسلة عالم المعرفة ، (٨٤) ، المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب ، الكويت ، ديسمبر ١٩٨٤م ، ربيع الأول ١٤٠٥هـ .

(٥٠) ***سعد الدين إبراهيم وآخرون (محررون)*** : مستقبل النظام العالمى وتجارب تطوير التعليم ، منتدى الفكر العربى ، عمان ، الأردن ، ١٩٨٩م .

(٥١) ***سميح أحمد محمود إبراهيم*** : رياضيات التأمين المعاصر على الحياة والتأمين الإسلامى ، جامعة الزقازيق ، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م .

(٥٢) ***سيد حسن أحمد*** : دور الصناديق العربية فى تنمية القطاع الزراعى ، معهد التخطيط القومى (٦٣)، أبريل ١٩٩١م .

(٥٣) ***صلاح الدين المبتولى*** : التعليم المصرى والقروض الأجنبية ، دراسة تقويمية لتوظيف القروض والمعونات الأجنبية فى تطوير التعليم فى مصر ، كتاب الأهرام الاقتصادى ، العدد (٨٩) ، أول يونيو ١٩٩٥م .

(٥٤) ***صلاح الدين محمود جوهر*** : محاضرات تخطيط التعليم فى إطار التنمية ، كلية التربية ، جامعة الأزهر ، استنسل ، ١٩٨١م .

(٥٥) ***صلاح الدين نامق*** : اقتصاديات السكان فى ظل التضخم السكانى دار المعارف ، ١٩٨٠م .

(٥٦) ***ضياء الدين زاهر*** : التعليم فى العملية التربوية ، سلسلة معالم تربوية مؤسسة الخليج العربى ، مطبعة نهضة مصر ، ١٩٨٤م .

(٥٧)***طه النمر*** : تمويل التعليم وتكلفته فى المراحل المختلفة ، معهد التخطيط القومى ، مذكرة رقم (٢٢) ، القاهرة ، نوفمبر ١٩٦١م .

(٥٨)***عبد الحميد محبوب*** : محاضرات فى التطور الاقتصادى ، تجارة الزقازيق ، ١٩٩٤م .

(٥٩)***عبد الرحمن زكى إبراهيم*** : أصول المالية العامة الحديثة ، كلية التجارة جامعة الزقازيق ، ١٤١٣هـ ، ١٩٩٢م .

(٦٠)***عبد الرءوف العدوى*** : الإطار الفكرى للمحاسبة الحكومية ، كلية التجارة جامعة الزقازيق ، مكتبة المدينة ، ١٩٩٣م .

(٦١)***عبد العزيز عبد الله الجلال*** : تربة اليسر وتخلف التنمية ، سلسلة عالم المعرفة (٩١)، المجلس الوطنى للثقافة والآداب الكويت ، شوال ١٤٠٥هـ ، يوليو ١٩٨٥م .

(٦٢)***عبد الغنى النورى*** : إتجاهات جديدة فى اقتصاديات التعليم فى البلاد العربية ، سلسلة استراتيجية اصلاح التربية العربية (٢) ، دار الثقافة ، الدوحة ، قطر ، ١٤٠٩هـ، ١٩٨٩م .

(٦٣)***عبد الفتاح جلال وآخرون*** : استراتيجية مقترحة لمحو الأمية فى الوطن العربى ، المجلد الثانى ، المركز الدولى للتعليم الوظيفى للكبار فى العالم العربى ، سرس الليان ، يناير ١٩٧٦م .

(٦٤)***عبد الله عبد الدايم*** : التخطيط التربوى : أصوله وأساليبه الفنية وتطبيقاته فى البلاد العربية ، دار العلم للملايين ، بيروت ١٩٨٠م .

(٦٥) ***عبد الوهاب إبراهيم*** : تخلف التنمية تفسير سوسيولوجى لمشكلات التنمية فى مصر والعالم الثالث ، مطبعة جامعة القاهرة ، والكتاب الجامعى ، ١٩٨٧م .

(٦٦) ***عدلى محمد توفيق*** : دراسة فى الاقتصاد المالى للدولة ، مطبعة الوادى ، الإسكندرية ١٩٧٤م .

(٦٧) ***على لطفى*** : مؤشرات التخلف الاقتصادى ، دراسة تحليلية ، مطبعة لجنة البيان العربى ، القاهرة ، ١٩٦٦م .

(٦٨) ـــــــ : التخطيط الاقتصادى (دراسة نظرية وتطبيقية) مكتبة عين شمس ، الوايلى ، القاهرة ، ١٩٧٧م .

(٦٩) ـــــــ : التنمية الاقتصادية (دراسة تحليلة) مكتبة عين شمس القاهرة ، ١٩٨٣/٨٢ .

(٧٠) ـــــــ : اقتصاديات المالية العامة ، مكتبة عين شمس ، القاهرة ١٩٨٣/٨٢م .

(٧١) ***عمر سالمان*** : التمويل الدولى ، دراسة منهجية فى آليات النظام المالى الدولى المعاصر ، الدار المصرية اللبنانية ، القاهرة ، ١٩٩٣م .

(٧٢) ***فؤاد أبو حطب وآمال صادق*** : مناهج البحث وطرق التحليل الإحصائى فى العلوم النفسية والتربوية والاجتماعية ، مكتبة الإنجلو ، القاهرة ، ١٩٩١م .

(٧٣) ***فؤاد بسيونى متولى*** : التربية ومشكلة التنمية والبيروقراطية ، دار المعرفة الجماعية ، الإسكندرية ، ١٩٩٠م .

(٧٤) ***فؤاد بسيونى متولى*** : التعليم الفنى تاريخه – تشريعاته – اصلاحياته – مستقبله ، دراسة وثائقية لتاريخ التعليم الفنى منذ بداية القرن التاسع عشر وحتى نهاية القرن العشرين دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، ١٩٨٨م .

(٧٥) ***فؤاد مرسى*** : الرأسمالية تجدد نفسها ، سلسلة عالم المعرفة (١٤٧) المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب ، الكويت شعبان ١٤١٠هـ ، مارس ١٩٩٠م .

(٧٦) ***ف- كومبز*** : أزمة التعليم فى عالمنا المعاصر : ترجمة أحمد خيرى كاظم ، عرض جابر عبد الحميد جابر ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٧١م .

(٧٧) ***فيديريكو مايوز نوراجوثا*** : نظرة فى مستقبل البشرية (قضايا لاتتحمل الإنتظار) ، ترجمة محمود على مكى ، الجمعية المصرية لنشر المعرفة الثقافة العالمية ، جاردن سيتى ، القاهرة ، ١٩٨٧م .

(٧٨) ***كيم آيل سونج*** : المؤلفات ، جـ٣٥ ، كانون الثانى١٩٨٠م ، دار النشر باللغات الأجنبية ، بيونج يانج – كوريا ، ١٩٨٩م .

(٧٩) ***لبيب شقير*** : تاريخ الفكر الاقتصادى ، دار نهضة مصر للطبع والنشر ، القاهرة ، (د.ت) .

(٨٠) ***ليستر ثارو*** : الصراع على القمة ، مستقبل المنافسة الاقتصادية بين أمريكا واليابان ، ترجمة أحمد فؤاد بلبع ، سلسلة عالم المعرفة (٢٠٤) ، المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب ، الكويت ، رجب ١٤١٦هـ ، ديسبر ١٩٩٥م .

(٨١) ***ليستر براون ، إدوارد دوس*** : أوضاع العالم فى تقرير لمعهد المرافبة الدولى عن التقدم نحو مجتمع قابل للبقاء ، ترجمة سمير سمحاوى ، ١٩٨٧م .

(٨٢) ***مبارك والتعليم*** : نظرة للمستقبل ، مطابع روز اليوسف الجديدة ، القاهرة ، ١٩٩٢م .

(٨٣) ***مجلس الشعب (الأمانة العامة)*** : ملحق نشرة مجلس الشعب ، الفصل التشريعى السادس ، دور الإنعقاد العادى الخامس ، أبريل ١٩٩٥م .

(٨٤) ***مجلس الشورى*** : نحو سياسة تعليمية متطورة ،سلسلة تقارير مجلس الشورى، لجنة الخدمات (٧أكتوبر ١٩٩٤م) .

(٨٥) ***محسن توفيق ، محمد نعمان نوفل*** : دراسة الوقع الراهن لمؤسسات التعليم الفنى فى مصر ، مركز دراسات وأبحاث التعليم العالى دراسة مدخلات ومخرجات التعليم الفنى، الأمانة العامة ، وزارة التعليم العالى ، فبراير ، ١٩٩٢م .

(٨٦) ***محمد إبراهيم طريح*** : النظم الضريبية (فى النظرية والتطبيق) ، مكتبة المدينة ، الزقازيق ١٩٩٣م

(٨٧) ***محمد أحمد البدوى باز*** : الأصول المنهجية لقياس وتحليل التكلفة ، مكتبة المدينة ، الزقازيق ، ١٩٩٣م.

(٨٨) ***محمد أحمد غانم*** : التعليم الفنى فى مصر ، (٥٢-١٩٨٠م) جهاز توثيق المعلومات التربوية ، المركز القومى للبحوث التربوية ، القاهرة ، ١٩٨٢م .

(٨٩) ***محمد السيد عبد السلام*** : التكنولوجيا الحديثة فى التنمية الزراعية فى الوطن العربى ، سلسلة عالم المعرفة (٥٠) ، المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب ، الكويت ، ربيع الأول ١٤٠٢هـ ، فبراير ١٩٨٢م .

(٩٠) ***محمد حسنين هيكل*** : مصر والقرن الواحد والعشرين ، دار الشروق ١٩٩٤م.

(٩١)***محمد رضا العدل ، فرج عزت*** : التخطيط الاقتصادى ، كلية التجارة ، جامعة عين شمس ، ١٩٩٢م.

(٩٢)***محمد سعيد عزت*** : وسائل تطوير التعليم قبل الجامعى ، الكتاب الأول (١) المكتب الفنى للوزير (وزارة التربية والتعليم) ، ج.م.ع ، ١٩٩٠م .

(٩٣)***محمد سمير كامل*** : الأصول العلمية للتمويل ، دار الفتح للطباعة بالزقازيق ١٩٨٤/٨٣م .

(٩٤)***محمد سيف الدين فهمى*** : التخطيط التعليمى ، القاهرة ، ١٩٦٥م .

(٩٥)_____: المنهج فى التربية المقارنة ، مكتبة الإنجلو ، القاهرة .

(٩٦)***محمد عبد الصبور محمد على*** : التنمية الاقتصادية لدول العالم الثالث ، القاهرة ، ١٩٩١م .

(٩٧)***محمد عزيز شكرى*** : الأحلاف والتكتلات السياسية العالمية ، سلسلة عالم المعرفة (٧) ، المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب ، الكويت ، رجب / شعبان ١٣٩٨هـ ، نوفمبر ١٩٧٨م .

(٩٨)***محمد عثمان حميد*** : أساسيات التمويل واتخاذ قرارا الاستثمار ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٨٣م .

(٩٩)***محمد على شهيب*** : الأصول العلمية والتطبيقية لصنع القرارت المالية ، مطبعة جامعة القاهرة ، ١٩٨٨م .

(١٠٠)***محمد محروس إسماعيل*** : اقتصاديات التعليم ، كتاب الأهرام الاقتصادى (٦٧) ، مؤسسة الأهرام ، مطابع الأهرام التجارية ، سبتمبر ١٩٩٣م .

(١٠١)***محمد منير مرسى ، عبد الغنى النورى*** : تخطيط التعليم واقتصادياته ، دار النهضة العربية ، القاهرة ١٩٧٧م .

(١٠٢)***محمد نبيل نوفل*** : التعليم والتنمية الاقتصادية ، مكتبة الإنجلو المصرية ، القاهرة ، ١٩٧٩م .

(١٠٣)***محسن أحمد الخضيرى*** : الإدارة فى دول النمور الآسيوية ، أيتراك للنشر والتوزيع ، القاهرة ١٩٩٦م .

(١٠٤)***محمود أحمد مرسى*** : التربيـة ومجـالات التنمية فـى مجـالات الإنمـاء الـتربوى ، مكتبة وهبة ، القاهرة ، ١٩٨٥م .

(١٠٥)***معهد التخطيط القومى*** : دور الصناديق العربية فى تمويل القطاع الزراعى سلسلة قضايا التخطيط والتنمية فى مصر (٦٣) إبريل ١٩٩١م .

(١٠٦)ـــــــــــــــــ : التخطيط الاجتماعى والإنتاجية ، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية فى مصر (٥٤) ، أكتوبر ١٩٩٠م .

(١٠٧)***ميرى هوايت*** : التربية والتحدى (التجربـة اليابانيـة) عرض وتقديم سـعد مرسـى أحمد ، كوثر كوجك، عالم الكتب،١٩٩١.

(١٠٨)***نادر رياض*** : تنمية قـدرات ومهـارات رأس المـال البشـرى، كتـاب الأهـرام الاقتصادى، العدد(١٣٥٣)،١٢ ديسمبر١٩٩٤.

(١٠٩)***نادر فرجانى*** : هدر الأمكانية، بحث فى مدى تقدم الشعب العربى نحو غاياته، دار المستقبل العربى،١٩٨٢.

(١١٠)***نبيل على محمد*** : العرب وعصر العلومات، سلسلة عالم المعرفة(١٨٤)، المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب، الكويت، شوال١٤١٤،١٩٩٤.

(١١١)***نزيه نصيف الأيوبى*** : سياسة التعليم فى مصر، دراسـة سياسـة وادارية،القـاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، رقم(٢٤)،١٩٨٧

(١١٢)***هاشم محمد سعيد*** : التعليم الفنى فى الوطن العربـى الواقـع والاتجاهـات المنظمـة العربية للتربية والثقافة والعلوم،تونس،١٩٨٢م.

(١١٣)***هانى عبد المنعم خلاف*** : المستقبلية والمجتمـع المصـرى ، كتـاب الهـلال العـدد (٤١٤) ، نيسان (أبريل ١٩٨٦م) .

(١١٤)***هلموت دانر*** : التدريـب المهنـى المـزدوج فـى ألمانيـا (مدخـل) ، مؤسسـة هـانس زايدل ، القاهرة ، يونيو ١٩٩٣م .

(١٢٤) ***هيئة الأوقاف المصرية*** : الميزانية العمومية لهيئة الأوقاف المصرية فى ١٩٩٣/٦/٣٠م ، الإدارة العامة لشئون المالية الإدارية .

(١٢٥) ***ج.م.ع وزارة التربية والتعليم*** : مركز التطوير التكنولوجى ، مشروع مبارك مؤشرات تطوير التعليم ، ٩١-١٩٩٧م .

(١٢٦) ـــــــــــــــــــ : دراسات فى تطوير التعليم ، القاهرة ، ١٩٨٧م.

(١٢٧) ـــــــــــــــــــ : إحصائيات التعليم ، يونيه ١٩٩٢م .

(١٢٨) ***وزارة الصناعة ومصلحة الكفاية الإنتاجية والتدريب المهنى*** : الدراسة الشاملة لتطوير التدريب المهنى فى الصناعة المصرية ، فبراير ١٩٩١م .

(١٢٩) ***وهيب سمعان*** : الدراسات فى التربية المقارنة ، الإنجلو المصرية ١٩٥٨م .

(١٣٠) ***يوسف عبد المعطى*** : رحلة إلى المدرسة الشاملة،دار المعرفة العلمية ، الكويت ، ١٩٧٨م .

(٧) المعاجم والموسوعات :

(١) ***ابن منظور ، محمد بن مكرم المصرى*** : ت١١ هـ : لسان العرب ، دار المعارف ، مصر ، ط١ ١٩٧٧م .

(٢) ***جبور عبد النور وسهيل إدريس*** : المنهل ط٩ ، بيروت ، دار العلم للملايين ، دار الآداب ، ١٩٨٦م .

(٣) ***مجمع اللغة العربية*** : المعجم الوجيز ، طبعة وزارة التربية والتعليم ، ج.م.ع ١٤١٠هـ ، ١٩٩٠م .

(٤) ***محمد شفيق غربال (إشراف)*** : الموسوعة العربية الميسرة ، دار العلم ومؤسسة فرانك لين للطباعة ، مطبعة مصر ، ١٩٦٥م .

ثانيا مراجع باللغات الأجنبية :

(أ) مراجع باللغة الإنجليزية وتشمل :

(1) Periodicals :

1- *Abd El-Ghany. M.A., Saad.L.S., Awad A.,* : "Labour Supply of Industrial, Agriculature and Commercial Graduates, Cairo Demographic Center, CDC 32rd, Annual Seminar, Dec., 1993.

2- American Journal of Education , volume 97, no. (3), May, 1989, the University of Chicago Press .

3- ***Andre, Magnen*** : Education project : Elaboration Financing and Managment fundamentals of Education Planning, vol (38), Paris.

4- ***Awad. M. Hillodda and Others (editors)*** : Egypt Demographic Responses to Modernization : Central Agency for Public Moblization and Statistices, Cairo, 1988 .

5- ***Cairo Demographic*** : Center (CDC) 23rd, Annual Seminar on Popoulation and Development Issues the Middle East, Africa and Asia 12 - 14 Dec., 1993.

6- ***Central Agency for Public Moblization and Statistics*** : Statistical year Book (1952 - 1989) Arab Republic of Egypt, June, 1990 .

7- ***Central Bank of Egypt*** :Economic Review, vol xxxI, no, (4), Cairo 1990, 1991.

8- ***Chien Liu and Mich Armer*** : Education Effection Economic Growth in Taiwan, Comparative Education, Review, Agust, 1993, vol. 37, No., (3) .

9- ***Croker Horstman, J. Nancy*** : The Financing of Education in England comparative Education, Review, vol., 31, No., (2), 1983.

10- ***Dahlger J. and stor J. R,*** : "Industry Preception of Industry-Based Training provied by Technical colloges "Jouknal of Vocational Technical Education, volume, 7, no., (1), fall, 1990 .

11- ***David N. Wilson*** : Reform of Technical - Vocational Education in Indonesia and Malaysia, Comparative Education, volume, 27, no., (2) .

12- ***Dikinson, Gerald and Others*** : Astudy of Arkansasis Public and Non-Public School Administration Receptivity to Avoucher System : Education, vol. (114), no., (3), Spectrum Printing Inc., Appleton, Wiscons in M.S.A, 1994.

13- ***Foon E. Anne : Non Government School System*** : Funding Policies and Their Implication in Comparative Education, Review, vol., 32, no., (2), May, 1988.

14- ***George Pascharo Poulos*** : The Economic of Higher Education in Developing countries, comparative Education, Review, vol., 26, No., (2), June 1982 .

15- ———————— : The Privatization of Education in Europe Comparative Education Review, vol., 36, no., (1), Februray 1992.

16- ***James R. and Stone J.*** : "Establishing a Frame Work for the Design of Vocational - Technical Education, vol., (8). no., (2, 5), Spring 1992 .

17- ***Mark Bray*** : Colonialism, Scaleand Politics : Divergence and Convergence of Educational Development in Hong Kong and Maceu, Comparative Education, Review, vol., 36 no., (3), August, 1992 .

18- ***Micheal S. Son*** : What is Adjust System for Financing School ? an Evaluation of Alternative Reforms, Lawand and Contem Porary, Problem Winter - Spring 1994. vol., (38), no., (3) .

19- ***Plawin P. (Editor)*** : Enduring and Chonging : 75 Year of Vocational . Technical Education, Vocation Journal, vol., 68. Junuary 1993 .

20- ***Rati Ram : Public Education Expenditure in the United States*** : an Analytical Comparative With Other Industrialzed Countries of Education Reivew, vol., (14), no., (1), 1995 .

21- ***Taylor L. Lari and Others*** : Equality and Fiscalequity in School Finance Reformin Economics of Education Review, vol., 12, no., (1) .

22- ***Tilak B. G. Jandhayla*** : Center - State Relationsin Financing Education in India, Comparative Education Review, vol., 33, no., (4), November 1989 .

23- _____ : The Effects of Adjustment on Education: A Review of Asian Experience, Prospects, vol., xx vII, no., (1), March . 1997 .

24- ***Trvers D. Paul*** : Academic Privatization and Choice in Public Education. K-12, Education, vol., 116, no. (3), Spring 1996, Wiscons in U.S.A.

25- ***UNESCO*** : Statistical Year Book, Unesco Publishing, Bernan Press, 1995.

26- ***Wiliams W., Welfford*** : Coptured by American Dream :
Vocational Education in U.S.A in Vocationlizing Education an International Prespective Pergamon Comparative International Education Serus, vol., (6) .

(2) Books :

1- ***Al-Ghannam M.A*** : Financing of Education in the Arab-Stetes : IIE Pocciasional Survey of Recent Trends and Future Prospects, Papers, no., 20, UNE : International Institute of Education Planning, France, Paris, 1972 .

2- ***Benson charles*** : Education Finance in the Coming Decade, Phioletta Kappa, Foundation, U.S.A., 1975 .

3- ***Canter Leonard*** : Vocational Education and Training in the Developed World, Comparavative Study, Champon and Hall Inc. Land, New York 1991 .

4- ***Dennison W.F.*** : Education Finance and Resources, Croom Hun, London, 1984 .

5- ***Chaube S.P., Chaube A. (Editors)*** : Comparative Education, Jang Puro, New Delhi, India, First Publshed, 1993 .

6- ***Frans Kaiser, and Others*** : Public Expenditure on Higher Education Comparative Study in the Member States of the Euro Peancommunity Jessica King Sley Publishers ltd., United Kingdom, 1992 .

7- ***George Gallupe, with Wiliam Proctor*** : Forecast 2000" Wiliam Morrow Company Inc., New York, 1984 .

8- ***George Pascharo Paulas and Mayreen Wood Hall*** : "Education for Development, (an Analysis of Investment Choices) Published the World Bank of Oxford University Press, 1985 .

9- ***George Pascharo Poulos*** : Economics of Education Research and Studies (The World Bank) Pergamon Press (U.S.A), First Ediation, 1987 .

10- ***Gert Losse and Other*** : Vocational Education in Transiation : Asven Country Study of Curricula for Lief Long Vocational Learning : UNESCO Institute for Education, Hamburg Fedral Repulic of Germany, 1988 .

11- ***Geske G. Terry and Mcmahon W. Walter (ed.)*** : Financing of Education Overcoming Inefficiency and Equity, the University of Vlinois Press, U.S.A., 1982 .

12- ***Knight Brain*** : Managing School Finance, Biddleltd., Liverpole England, 1983 .

13- ***Mason P.,*** : Private Education in the EEC, London, Isis, 1983 .

14- ***Micheal Frith*** : Forecasting Methods in Business and Management, 1982 .

15- ***Nader Fergany*** : Towards Ahuman Development Strateges for Egypt, March, 1994 .

16- ***Odden, Allan and Picus Lewrence*** : School Finance (A Policy Prespective), Mc Graw - Hall Inc., U. S. A. 1992 .

17- ***Richard B. Hegdinger & Rene D. zentner*** : Multiple Scenario Analysis Introducting Uncertainty Into the Planning Processin Jamesl, Morrison, William, Renfro, Wayne I, Boucher (eds.) Applying publisher Sonfrancisco, 1983.

18- ***Richard Winn and Joanne Lindsay*** : American Education Inc., Harfer and Raw, Publishers Inc., New York, 1988, Ninth Edition.

19- ***Rufort N. Evans and Edwinl. Herr*** : Foundtions of Vocational Education, Second Edition, Challs E. Merrill, Publishing Company, 1978 .

20- ***Stephen F. Hamilton*** : Preparing Youth for the Future (Apprentice Ship for Adulthood) the Free Press, Adivision of Macmillan Inc., New York, Colour Macmillan Publishers, London, 1990 .

21- ***Theodore J. Goroon*** : The Current Methods of Future, Research in Alvin Toffler (the Futuris), Rondan House, New York, 1972 .

22- ***Tunma, Jhon E., and others*** : Student Financial Aid and Post Secondary Vocational Education, Sponoring Agency, National Assessment of Vocational Education, Washington D.C. 1989 .

23- ***UNESCO*** : Terminology of Technical - Vocational Education Paris, 1984 .

24- ***Wernez. Hirsh*** : Financing Public First - Level and Second - Level Education in U. S. A. (Financing Education System : Specific Car Studies 3, Unesco International Institute for Educational Planning France, Paris, 1973 .

25- ***William, Sulliron, W.Wayne Elayeamble*** : "Fundomentals of Forecasting", Roston Publishing Company Inc., Vergenia, U.S.A. 1977 .

(3) Encyclopedias:

1- ***Encyclopedia*** American, vol 12, 1985 .

2- ***Funk, Ewagnalls*** : New Encyclopedia, volume 9, New York, Inc., U.S.A., Library of Congress .

3- ***Geogre Thomas Kurian*** : World Encyclopedia, Feetson File Publication, New York, 1988 .

4- ***Lexicon Universal Encyclopedia***; Lexicon Publication Inc., New York, vol., 8, 1963 .

5- ***Oxford Junior Encyclodia***, vol., vII, Oxford University Press, Ely House, London W.I, First Published, 1957, Reprinted With Correction 1970 .

6- ***Patrick Hanks (Editor)*** : Encylclopedia World Dicionary, the Hamly Publishing Group, Limited, 1971, England .

7- ***Postleth Waite Neville*** : Internation Encyclopedia of National System of Education, Second Edition, Pergamon, Cambridge University Press, Cambridge UK, 1995 .

8- ***The Encyclopedia of Education,*** volume., (9). LEEC. Deighton the Ma Cnillancompany, the Free Press, U. S. A., 1971 .

9- ***Webster's*** : New Encyclopedia Dictionary, Black Dog, Levlnthol, Publishers Inc., U. S. A. New York .

(ب) مراجع باللغة الألمانية :

1- ***Max Planck*** Institute Fur Bildungsforschung Das Bildungswesen in der Bundesrepublik Deutschland, Rowohlt Taschenbuch verlag, Hamburg, 1990.

2- ***Baeth Martin, Nevermann Knut (Hrsg.)*** : Enzyklopadie-frziehungs. Wissenschaft, Bands, Kelett - Cotto - 1985 .

3- ***Oskar - Anweiler (Hrsg.)*** : Bildungspolitik in Deutschland 1945, 1990, Bundes - Zentrale Fur Politischebildung Bonn, 1992 .